يبدأ رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي اليوم الإثنين جولة من السعودية، وينتقل بعدها إلى إيران، لتسبقه أحاديث عن وساطة يقودها بين الرياض وطهران، خصوصاً أن الزيارة استبقها وصول محمد جواد ظريف إلى بغداد، غير أن المعلومات تؤكد سعي الكاظمي لإبعاد بلاده عن الخلافات

الكاظمي يبحث عن فسحة حياد

رئيس الوزراء العراقي يزور الرياض وطهران بلا وساطة

أكد الوزير العراقي السعي لعلاقة متوازنة مع دول الجوار (أحمد الربيعي/فرانس برس)

للحديث تتمة...

الليبيون بين الحلين التونسي والمصري

وليد التليلي

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال لقاء مع وفد من شيوخ القبائل الليبية: «مش هندخل إلا بطلب منكم ومش هنخرج إلا بأمر منكم، ومش عايزين غير الاستقرار والسلام للشعب الليبي»، وهذا ما قاله الأتراك أيضاً، ومن قبلهم الفرنسيون والروس وغيرهم، ودخلوا جميعاً إلى ليبيا، وليس في نيّة أحدهم أن يخرج، فهناك ثروة كبيرة تُسيل اللعاب وشعب تتقاسمه الصراعات، يوفر أرضية سانحة للتدخل. لكن الخطير في أقوال الرئيس المصري إشارته إلى دعم القبائل الليبية والاستعداد لتسليح أبنائها، ودعوة هؤلاء إلى الانخراط فيما وصفه بـ«جيش وطني موحد، وحصر السلاح في يد دولة للدولة ومن غيرها»، أي بكل بساطة «اقتلوا بعضكم». صدرت بيانات كثيرة من جهات ليبية عدة، تندد وتتبرأ من التصريحات التي حضرت لقاء السيسي، منتقدة استخدام الأخير ورقة القبائل في الصراع الليبي لدعم حليفه خليفة حفتر، ضد حكومة الوفاق.

في المقابل، عندما جاء وفد من القبائل الليبية إلى الرئيس التونسي قيس سعيّد، بحث معهم إمكانية إطلاق مبادرة لحل الأزمة في ليبيا. وقال سعيّد: «نجتمع ليس بحثاً عن الشرعية ولا لاستبدال شرعية بأخرى، بل هناك الشرعية الدولية»، بحسب بيان للرئاسة التونسية.

وشدد سعيّد على أن «الحل في الأزمة الليبية لا يمكن أن يكون إلا من الليبيين أنفسهم، حتى تستعيد ليبيا عافيتها وأمنها وتبني مستقبلاً جديداً، لا يمكن أن يؤسس على أنقاض الماضي». وبين من يدعو إلى الحرب ومن يدعو إلى السلم فارق كبير، وعلى الليبيين أن يختاروا بين وجهة تونس شمالاً أو القاهرة جنوباً، وأن ينفذوا وطنهم قبل فوات الأوان، ولا يتركوه للغربان تنهش قوت أطفالهم. المضحك المبكي، أن فرنسا وألمانيا وإيطاليا عبّرت عن استعدادها «للنظر» في احتمال فرض عقوبات على القوى الأجنبية التي تنتهك حظر إيصال السلاح إلى ليبيا، وفق بيان مشترك صدر عن قادة الدول الثلاث، السبت الماضي، ولكن هل سيبدؤون بتسليطها على فرنسا؟ وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء جوزيبي كونتي: «نحض جميع الفرقاء الأجانب على وقف تدخّلهم المتزايد»... بمن فيهم أنتم؟ معضلة ليبيا ليست في إيطاليا ولا فرنسا وتركيا ومصر والإمارات وغيرهم. مشكلة الليبيين أنهم قرروا الاكتفاء بالفرجة على وطن يُدمر أمام أعينهم.

بغداد ـ **محمد علي**

اختلفت القراءات لأهداف الجولة التي يبدأها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي من السعودية اليوم الإثنين وينتقل بعدها إلى إيران، ولا سيما مع الحديث عن أنه يحمل وساطة بين البلدين، غير أن الحراك العراقي لا يبدو أنه سيتخطى البحث عن تهدئة ووضع البلاد على الحياد في الصراع القائم، كي لا ينعكس ذلك على عمل حكومة الكاظمي التي تواجه تحديات كثيرة، ومنها الضغوط لإخراج القوات الأميركية من البلاد والاستهدافات التي تكررت أمس بقصف صواريخ سقطت قرب سفارة واشنطن في بغداد، بالتزامن مع زيارة لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف حملت عنوان تعزيز العلاقات وتفعيل الاتفاقيات المشتركة.

ويغادر الكاظمي اليوم الإثنين إلى الرياض على رأس وفد وزاري رفيع للقاء المسؤولين السعوديين من بينهم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ويترقب من الزيارة توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية فضلاً عن افتتاح معبر عرعر الحدودي بين البلدين لأغراض تجارية بعد إغلاقه منذ عام 1991 إثر حرب الخليج الأولى. ويتوجه في اليوم التالي إلى طهران للقاء المسؤولين الإيرانيين.

وسبقت الزيارة تسريبات عن وساطة سيحملها الكاظمي في جولته. وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، النائب ملحان الكبوطي، في تصريح صحافي، إن «زيارة ظريف إلى بغداد قبيل توجه الكاظمي إلى السعودية ليست مصادفة». ولم يستبعد «وجود وساطة عراقية بين السعودية وإيران سيجريها الكاظمي في زيارته إلى المملكة».

فيما تحدث النائب عن تحالف «الفتح» فاضل الفتلاوي، عن ترطيب أجواء بين طهران والرياض كوساطة عراقية خلال جولة رئيس الوزراء. من جهته، قال رئيس حزب «التجمع الجمهوري العراقي» سعد عاصم الجنابي، إن زيارة ظريف إلى بغداد جاءت لتحميل الكاظمي وساطة بين طهران والرياض.

لكن مسؤولاً عراقياً رفيع المستوى في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، قال لـ«العربي الجديد» حول الوساطة المزعومة إن هذه التقارير تكررت سابقاً خلال زيارة لعادل عبد المهدي وقبلها في حكومة حيدر العبادي، مضيفاً «العراق عملياً غير مؤهل للعب هذا الدور، وهناك دول في المنطقة أقدر على هذا الدور». وأوضح أن العراق يسعى إلى إفهام الطرفين أنه يرغب في البقاء على الحياد وإقامة علاقة طيبة معهما، ويبحث عن تهدئة تساعده في حل مشاكله الداخلية، لا سيما مع تفاقم الفقر والبطالة وأزمة النازحين والملف الأمني وسلطة الدولة، مضيفاً «أقل ما يمكن أن يقوم به العراق هو البحث عن تهدئة فضلاً عن افتتاح معبر عرعر الحدودي بين البلدين لأغراض تجارية بعد إغلاقه منذ عام 1991 إثر حرب الخليج الأولى. ويتوجه في اليوم التالي إلى طهران للقاء المسؤولين الإيرانيين.

وسبقت الزيارة تسريبات عن وساطة سيحملها الكاظمي في جولته. وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، النائب ملحان الكبوطي، في تصريح صحافي، إن «زيارة ظريف إلى بغداد قبيل توجه الكاظمي إلى السعودية ليست مصادفة». ولم يستبعد «وجود وساطة عراقية بين السعودية وإيران سيجريها الكاظمي في زيارته إلى المملكة».

سقطت 3 صواريخ قرب السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء

ظريف: العلاقات مع العراق لن تتزعزع ونسعى لتعميقها

من محافظات عراقية عدة ومستشارين حكوميين. ولفت إلى أن زيارة الرياض ستشهد توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم والإعلان عن افتتاح معبر عرعر البري بين البلدين، إضافة إلى مناقشة موضوع الطاقة الكهربائية ومد السعودية العراق بها عبر مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، والذي يقدر له أن يتم في غضون 9 أشهر في حال تم البدء بتنفيذ المشروع عبر السعودية والكويت.

ودعم العراق بمعدات ومستلزمات طبية لمواجهة جائحة كورونا. وبحسب المسؤول، سينوّجه الكاظمي في اليوم الثاني إلى إيران، حيث ستحضر في لقاءاته ملفات حاضرة من بينها المعابر الحدودية وإعادة افتتاحها وتفعيل اتفاقيات سابقة وُقّعت في عهد حكومة عادل عبد المهدي، ملفات سياسية وصفها بالحساسة تتعلق بالقوات الأميركية ورفض طهران تواجدها في العراق باعتبارها تهديداً للأمن القومي الإيراني.

وقبيل الزيارة، كان الكاظمي يدعو خلال لقائه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي زار بغداد أمس، إيران إلى التعاون مع بلاده من أجل «إرساء الاستقرار في المنطقة». وأشار الكاظمي إلى «أهمية العلاقات الثنائية بين العراق وإيران، وتطويرها وتنميتها في مختلف المجالات، بما يخدم مصالح الشعبين العراقي والإيراني». وأضاف: «العراق يسعى إلى تأكيد دوره المتوازن والإيجابي في صناعة السلام والتقدم في المنطقة، بما ينعكس إيجاباً على كل شعوبها بالمزيد من الاستقرار والرفاه والتنمية المستدامة».

والتقى ظريف خلال زيارته إضافة إلى الكاظمي، رئيسي الجمهورية برهم صالح والبرلمان محمد الحلبوسي، فضلاً عن لقاء آخر اعتبر رسالة سياسية مع زعيم «الحشد الشعبي» فالح الفيّاض، كما زار ظريف موقع اغتيال قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني خارج مطار بغداد.

وخلال مؤتمر صحافي مع نظيره العراقي فؤاد حسين، أكد ظريف أن «العلاقات الإيرانية مع العراق عميقة وتاريخية، وقد تعمقت أكثر في الحرب ضد تنظيم داعش، ولن تتزعزع، ونسعى لتعزيزها لتشمل كافة المجالات»، مبيناً أن «إيران تريد عراقاً يتمتع بالأمن والسلام الدائم». وأعلن أن «الاتفاقات الكثيرة بين العراق وإيران سيتم تفعيلها خلال الأيام المقبلة». وندد بعملية اغتيال سليماني، معتبراً أنها «جريمة إرتكبتها الولايات المتحدة، وقد أثرت على جهود مواجهة الإرهاب».

من جهته، أكد حسين أن بلاده تريد علاقات متوازنة مع دول الجوار. وقال في المؤتمر الصحافي، إنه تمت مناقشة العلاقات الثنائية والتبادل التجاري بين البلدين، وأضاف أن «العراق يريد علاقات متوازنة مع دول الجوار على أساس مصلحة العراق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية»، مؤكدا مناقشة الزيارة المرتقبة للوفد العراقي برئاسة الكاظمي إلى طهران. وشدد على «ضرورة إبعاد العراق والمنطقة عن التطورات الدولية وحماية السيادة الوطنية للبلاد».

في غضون ذلك، وبالتزامن مع زيارة ظريف، سقطت 3 صواريخ كاتيوشا بالتتابع على مقربة من السفارة الأميركية الواقعة في المنطقة الخضراء وسط بغداد، بحسب مصادر أمنية عراقية في بغداد تحدثت لـ«العربي الجديد»، مشيرة إلى أن قوات عراقية خاصة انتشرت في المنطقة بكثافة. وقال ضابط برتبة نقيب في قيادة عمليات بغداد لـ«العربي الجديد»، إنه لم يتم تسجيل أي خسائر مادية أو بشرية، لافتا إلى أن قوات تتبع استخبارات الجيش عملت على البحث عن مصدر إطلاق الصواريخ».

إيران: مسلسل الانفجارات الغامضة يتواصل

انضم تفجير في محطة للطاقة في اصفهان وحريق آخر في إقليم أذربيجان، إلى مسلسل الحوادث الغامضة التي تشهدها إيران أخيراً، مع تزايد الشكوك بوقوف إسرائيلي خلفها

يتواصل مسلسل الحوادث والتفجيرات «الغامضة» التي تضرب مواقع حسّاسة في إيران، والتي لم تكشف طهران بعد عن فحوى رسمي لأي تحقيق تجريه حولها، وآخرها الانفجار الذي ضرب محافظة اصفهان وسط إيران، والحريق الذي اندلع في مصنع شمال غرب البلاد. هذه التفجيرات، والتي تلمح تقارير غربية عدة إلى ضلوع إسرائيل في بعض منها على الأقل، وأهمها تفجير ضرب مفاعل نطنز النووي في الثاني من يوليو/تموز الحالي، يضع الجمهورية الإيرانية في موقع ضاغط، لاسيما وسط تشديد العقوبات الأميركية وأزمة فيروس كورونا، والوضع الاقتصادي المتردي، على الرغم من نسب معظمها رسمياً حتى الآن إلى «أعطال».

ولم يسفر انفجار أصفهان عن إصابات، بحسب ما أعلنت وكالة «إرنا»، التي ذكرت أن الحادث نجم عن عطل في المعدات. وقال المدير العام لشركة توليد الكهرباء في أصفهان، سعيد محسني، إن الحريق سببه انفجار محول في منشأة فرعية لتوليد الطاقة، مرجعاً سببه إلى «تمزق وتآكل» محولات توليد الطاقة، التي شيدت منذ 50 عاماً. وتحدث المسؤول عن عودة المحطة إلى طبيعتها سريعاً، وأن المعدات التالفة «يجري إصلاحها واستبدالها».

كما ذكرت وكالة العمال الإيرانية للأنباء، أن حريقاً اندلع في مصنع بشمال غرب إيران، وقوع حريق في خطوط أنابيب نفط في المنطقة، وأضافاً نشر فيديو في وسائل التواصل الاجتماعي حول ذلك بمجرد «إشاعات». ويدخل حادثا الأمس ضمن سلسلة حرائق وانفجارات في مواقع عسكرية ومدنية وصناعية في أنحاء إيران خلال الأسابيع الأخيرة. وهز انفجاران طهران أواخر يونيو/حزيران الماضي، أحدهما قرب موقع بارشين العسكري، والآخر في مركز طبي شمال طهران أسفر عن مقتل 19 شخصاً. ووقع الحادث الأكثر أهمية في 2 يوليو/تموز الحالي، في إحدى صالات مجمّع نطنز النووي المخصصة لإنتاج أجهزة الطرد المركزي المتطور. ويقع المجمع وسط إيران، وهو محور برنامج تخصيب اليورانيوم في البلاد، وأعلنت السلطات الإيرانية في البداية وقوع «حادث» قبل أن تشير إلى أنّها لن تكشف أسبابه في الحال «لاعتبارات أمنية». من جهتها، تحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» عن أن «التفجير الذي استهدف منشأة نطنز تم التخطيط له لأكثر من عام»، مشيرة إلى احتمال تفجيرها «من خلال زرع عبوة ناسفة أو عبر هجوم إلكتروني». وردا على ذلك، قال غلام حسين غيبت برفر، مستشار قائد الحرس الثوري الإيراني، إن تسريبات الصحيفة عن الاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية ضد بلاده مجرد حرب نفسية، مشدداً على أن الكلام عن تخريب المنشآت النووية واغتيال قادة الحرس الثوري لا تأثير له على سياسات البلاد المستمرة. ولاحقاً، لم تستبعد طهران وقوف جهة أجنبية وراء التفجير، مهددة بـ«رد حاسم ومهم في حال ثبت تورط أي دولة أو كيان في حادث نطنز»، بحسب تصريحات للمتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي، يوم الإثنين الماضي.

وفي الـ13 من الشهر الحالي، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، في اجتماع الحكومة الإيرانية بالتزامن مع الذكرى الخامسة للاتفاق النووي، والذي انسحبت منه الولايات المتحدة، أن بلاده لن ترضخ للضغوط المفروضة عليها. وكان قد جرى التوصل إلى الاتفاق، الذي يسمى بـ«خطة العمل المشتركة الشاملة»، في العام 2015 بين إيران ومجموعة «5+1»، وتمّ التوقيع عليه في فيينا في 15 يوليو/تموز من ذلك العام. لكن الانسحاب الأميركي أحادي الجانب منه في العام 2018 جعل الاتفاق في مهب الريح، في وقت تواصل إدارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب حملة ضغوطها القصوى على الجمهورية الإيرانية، داعية إياها في الوقت ذاته لعقد اتفاق آخر، وهو ما ترفضه طهران. وأكدت الخارجية الإيرانية، في ذكرى الاتفاق الخامسة، أنه يواجه الآن خطر الانهيار، نتيجة السياسات الأميركية، مشددة في الوقت ذاته على أن «لا بديل عنه». وأن طهران لن تتفاوض مجدداً بشأنه. وبالتزامن مع هذه الذكرى، أندلعت حرائق ضربت سبع سفن بمصنع للسفن والقوارب في ميناء بوشهر، جنوب البلاد.

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

ذكرت إيران أن حادث اصفهان ناجم عن عطل في المعدات

شرق غرب

اتهامات لـ«قسد» بانتهاكات في دير الزور

واصلت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) لليوم الثالث على التوالي أمس الأحد، حملة بمشاركة التحالف الدولي ضد خلايا تابعة لتنظيم «داعش» في محافظة دير الزور، شرقي سورية، تزامنت مع ارتكاب انتهاكات عديدة بحق السكان. وأصدر ناشطون من المحافظة بياناً عبّروا فيه عن رفض سياسة «قسد» التي تريد من خلالها نشر الرعب والخوف وفرض السيطرة بالقوة في المنطقة، وفق قولهم. وأضاف البيان أن «قسد» ارتكبت انتهاكات بالجملة منها الضرب والشتم والاعتقال التعسفي، وترهيب وتعنيف الأطفال والنساء.

(العربي الجديد)

قتيل وجرحى في سهل الغاب وعفرين

قتل مدني وأصيب 14 آخرون أمس الأحد، بقصف لقوات النظام السوري والمليشيات الموالية لها على ريف حماة، وانفجار في مدينة عفرين. وقال الناشط مصطفى محمد لـ«العربي الجديد» إن قوات النظام والقوات الموالية والصواريخ قرية تل واسط في سهل الغاب، ما أدى إلى مقتل رجل وإصابة سيدة. وفي غضون ذلك، انفجرت عبوة ناسفة بسيارة قيادي في فصيل «فيلق الشام» في عفرين، ما أدى إلى إصابة 13 مدنياً.

(العربي الجديد)

أمير قطر يلتقي أكار

التقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في الدوحة، أمس الأحد، وزير الدفاع التركي خلوصي أكار. ولم تذكر وكالة الأنباء القطرية «قنا» مزيداً من التفاصيل عن مجريات اللقاء الذي جاء بعد أسبوعين من زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للدوحة، والتي تناولت محادثات الزعيمين حول التطورات الإقليمية والدولية والعلاقات الاستراتيجية بين البلدين وسبل دعمها.

(العربي الجديد)

عملية جراحية ناجحة لأمير الكويت

أجرى أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح (الصورة) عملية جراحية أمس الأحد، تكللت بالنجاح. ونقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، عن وزير شؤون الديوان الأميري، علي الجراح، إجراء أمير الكويت «عملية جراحية تكللت بالنجاح». ولم يوضح الوزير طبيعة العملية وتفاصيلها. والسبت، أعلن الجراح، صدور مرسوم بالاستعانة بولي العهد نواف الأحمد الصباح لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية موقتاً، عقب دخول الأمير المستشفى.

(الأناضول)

وزير مصري يؤدي اليمين قبل موافقة البرلمان

وافق مجلس النواب المصري، أمس الأحد، على الخطاب الوارد من الرئيس عبد الفتاح السيسي، بشأن ترشيح مدير عام الهيئة العربية للتصنيع، اللواء محمد أحمد مرسي خلف الله، للتعيين بمنصب وزير الدولة للإنتاج الحربي، خلفاً للواء الراحل محمد سعيد العصار، الذي توفي قبل أيام. وأدى مرسي اليمين الدستورية أمام السيسي، قبل نحو ساعتين من تصويت البرلمان على خطاب ترشيحه.

(العربي الجديد)

مركز المقاومة الإسلامية: واجهة للمليشيات العراقية في سورية

تتعلف الواجهة الجديدة بالفصائل الموالية لإيران (حسين طالب/فرانس برس)

يأتي تشكيل مجلس تنسيقي جديد للمليشيات العراقية المقاتلة في سورية كأحد تداعيات الفراغ الذي خلّفه مقتل قاسم سليماني، والضغوط التي يتعرض لها نفوذ إيران، فضلاً عن الخلافات داخل المليشيات

عثمان المختار

كشفت مصادر حكومية عراقية، وأخرى مقربة من مليشيات مسلحة في بغداد، تتمتع كذلك بحضور في سورية، لـ«العربي الجديد»، عن تشكيل مجلس تنسيقي جديد للفصائل العراقية المسلحة التي تقاتل إلى جانب قوات النظام السوري، أطلق عليه اسم «مركز عمليات المقاومة الإسلامية». ويأتي تشكيل المجلس كأحد مخرجات زيارتين سابقتين لزعيم «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني، لسورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فضلاً عن زيارته لبغداد دامت أياماً عدة، والتقى خلالها قيادات وزعامات الفصائل العراقية المسلحة.

الواجهة الجديدة، بحسب المصادر ذاتها، جاءت بسبب تكرار مشاكل تتعلق بتعدد مصادر القرار وتداخل المهام وتعثّر وصول التموين، لا سيما إلى محاور سورية عدة، أبرزها شرقي البلاد على الحدود مع العراق، وأكدت المصادر أن من بين الشخصيات التي تمّت تسميتها للاضطلاع بدور في المركز الجديد هي كل من: سامي المسعودي، حامد جُحيل الشيباني الملقّب بـ«أبي مصطفى الشيباني»، عبد الرزاق العبودي الملقب بـ«أبي خُميني»، عدنان الشحماني، أمير الطائي، محمد نعمة المقلب بـ«أبي ذر» ثامر إسماعيل المقلب بـ«أبي تراب»، أحمد الكناني، عدنان إبراهيم النجار الملقب بـ«أبي علي البصري البدري»، هاشم بنيان السراجي الملقب بـ«أبي الآء الولائي»، أحمد المحصوصي، قاسم مصلح الملقب بـ«حجي قاسم»، عدي الخدران، فالح الخزعلي، عباس الزيدي، قيس الخزعلي، أحمد الأسدي، أكرم الكعبي، شبل الزيدي، علي الياسري، عبد الكريم الأنصاري، وعباس العامري. وبحسب المصادر، فإن الأسماء التي تم اختيارها أو إضافتها للمركز التنسيقي الذي أطلق عليه مبدئياً اسم «مركز عمليات المقاومة الإسلامية»، هم الذين تمتلك فصائلهم تمثيلاً في سورية وتعليقاً على ذلك، اعتبر الخبير في الشأن العسكري والأمني العراقي حاتم الفلاحي، تشكيل اللجان والواجهات التنسيقية لإدارة الأنشطة الخارجية لإيران أحد التداعيات المستمرة لمقتل سليماني والمهندس على الصعيدين السياسي والأمني داخل العراق وسورية على وجه التحديد، بسبب الفراغ الكبير الذي تركه مقتل الرجلين بالنسبة لإيران. واعتبر الفلاحي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن من أسباب ولادة هذه الواجهة، تنامي الخلافات والإخفاق في إيجاد زعامة جديدة متفق عليها بين المليشيات التابعة لإيران، فضلاً عن تطورات الأحداث والتحديات الخطيرة التي تواجه النفوذ الإيراني في سورية، والتي تتمثل في استمرار الضربات الجوية الإسرائيلية على القوات الموالية لإيران، وطبيعة التنافس الإيراني مع النفوذ الروسي والتركي على الأرض. ويأتي ذلك، بحسب رأيه، مع دخول قانون قيصر حيّز التنفيذ، وإصرار طهران على البقاء في سورية، ما يفرض واقعاً جديداً يتطلب إعادة بناء المنظومة العسكرية الإيرانية على الأراضي السورية بشكل يتلاءم مع تطورات الأحداث، لتثبيت نفوذها والمحافظة عليه. ورأى أن «هذه التحديات تفرض على القيادة الإيرانية القيام بإجراءات عسكرية جديدة تواكب التغييرات في المشهدين العسكري والسياسي، لذا فقد يأتي تشكيل هذا المركز، كبداية لمرحلة جديدة لإنهاء الفوضى الداخلية بين المليشيات المتواجدة في سورية لتفعيلها من أجل مواجهة التحديات». ولفت إلى أن الخطوة «قد تكون مهمة لتلافي نقاط الضعف وسدّ الثغرات التي يعاني منها القائد الجديد إسماعيل قاآني، بسبب قلة خبرته السياسية والعسكرية في المنطقة، وصعوبة إلمامه بشبكة العلاقات التي نسجها سلفه سليماني، بعدما ولّد مقتل الأخير فراغاً كبيراً في منظومة القيادة والسيطرة». ورأى أخيراً أن التشكيل «هو رسالة بأنّ إيران لم تتنحّ عن نفسها وستستمر في مشروعها».

العراق، وأعقبت اغتيال زعيم «فيلق القدس» قاسم سليماني، مطلع العام الحالي، قرب مطار بغداد الدولي بغارة أميركية، مع نائب رئيس «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس. وكان الأخير يتولى عملياً الإشراف على الفصائل المسلحة العراقية في سورية والتنسيق فيما بينها، ونجح في عام 2016 في اعتبار عناصرها مقاتلين ضمن «الحشد الشعبي»، بما يضمن حصولهم على رواتب شهرية من الحكومة العراقية، أسوةً بغيرهم من عناصر «الحشد»، الذين يقاتلون داخل العراق.

وأوضح مسؤول عراقي بارز في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن الواجهة الجديدة (مركز عمليات المقاومة الإسلامية) بمثابة لجنة تنسيقية داخلية ترتبط بقاآني، بعد مشاكل وارتباك اتسمت به الفترة الأخيرة بين فصائل عدة في دير الزور والتنف وريف إدلب. وبحسب المصدر، سيكون القائم على المركز عراقياً، لكن لم يتم اختياره لغاية الآن، فيما يضم المركز ممثلين عن جميع الفصائل التي توجد داخل سورية في الوقت الحالي.

ولفت المسؤول إلى أن عدد المقاتلين العراقيين الموجودين في سورية حالياً قد يصل إلى أكثر من خمسة آلاف عنصر، جميعهم يتقاضون رواتب من «الحشد»، بإجمالي يتجاوز مليونين ونصف مليون دولار شهرياً. وبيّن المصدر أن قسماً منهم أن يقاتل يوماً واحداً داخل العراق، ما شكّل أحد أسباب الخلافات الحادة بين رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي والمهندس وقيادات سياسية أخرى.

ومن أبرز الفصائل التي تقاتل في سورية إلى جانب قوات النظام السوري، «كتائب حزب الله»، «لواء كفيل زينب»، «الطفوف»، «أبو الفضل العباس»، «العصائب»، «النجباء»، «البدلاء»، «سيد الشهداء»، «عاشوراء»، «الإمام علي»، «الخراساني»، «جيش المؤمل»، «بدر/ الجناح العسكري» بالإضافة إلى «سيد الشهداء»، «سرايا الجهاد»، ومليشيات أخرى مختلفة تتفاوت في عدد عناصرها وتنتشر في مواقع عدة داخل سورية. بعض هذه الفصائل يعمل بشكل مستقل داخل سورية، فيما تعمل أخرى إلى جانب قوات النظام، لكنها غير ثابتة، إذ عادة ما تغير مواقعها بحسب متطلبات الوضع. لكن بشكل عام، تتمركز هذه الفصائل في مناطق معسكر الطلائع في حمص ومعسكر المزة قرب دمشق وموقع الفرقة الرابعة في قاسيون. كما يتمركز بعضها قرب بلدة الكسوة، وفي منطقة السيدة زينب في دمشق، والقلمون وريف حلب، وريف إدلب والبوكمال ودير الزور، وداريا والحجيرة، ومزة الجبل، والهري على الحدود مع العراق. والمنطقة الأخيرة تحديداً تعرضت لقصف جوي خلال الفترة الماضية تتضارب المعلومات حول هوية الجهة المنفذة له، بين أنها مقاتلات أميركية أو إسرائيلية.

بدورها، أكدت مصادر مقربة من «الحشد الشعبي»، لـ«العربي الجديد» انبثاق هذا المركز أو اللجنة التنسيقية، لكنها قالت إنها لا دخل لها بـ«الحشد»، لافتة إلى أن الواجهة الجديدة تتعلق بالفصائل الولائية التي تمتلك عناصر يقاتلون في سورية، لكنهم ضمن مظلة «الحشد» في العراق. وأضافت أنه «لأسباب واعتبارات سياسية تتعلق أغلبها بالعراق، لا يُتوقع أن تكون الواجهة أو المركز الجديد علنياً أو يتم إشهاره، وهو لغرض التنسيق وسد الفراغ الذي خلفه مقتل سليماني والمهندس. وكشفت المصادر أن اجتماعاً عقد في مدينة البوكمال السورية الحدودية مع العراق، قبل أيام، بحضور ممثلين عن الفصائل العراقية المسلحة في سورية، لبحث تشكيل المركز الجديد، وأن الاجتماع ناقش أيضاً تعزيز الوجود العسكري في المنطقة، وسط تقارير عن تحضيرات أميركية لتوسيع قاعدة حقل العمر النفطي، شرقي دير الزور، وتعزيزها بمنظومات دفاع جوي.

هجومان في ديالى

أعلن النقيب في شرطة ديالى جعفر الوائلي، أمس الأحد، مقتل جندي عراقي وإصابة اثنين في هجومين في محافظة ديالى شرقي بغداد. وقال لوكالة «الأناضول» إن «جنديا قتل بانفجار عبوة استهدفت دورية بالقرب من ناحية المقدادية شمال شرقي ديالى». وأوضح أن «جنديين أصيبا في هجوم منفصل شنّه عناصر من تنظيم داعش استهدف حاجزا امنيا في اطراف ناحية العظيم شمالي ديالى». يشار إلى أن هجمات تنظيم «داعش» تزايدت منذ مطلع العام الحالي.

الحدث

خرجت مصر أمس، بلغة تهدئة في ما خصّ الأزمة الليبية، فيما أرجأ البرلمان مناقشة التدخل العسكري في هذا البلد. في الأثناء، يتواصل الترويج الإماراتي لحتمية الحرب، مع انتقاد لإدارة القاهرة لملفاتها الخارجية، والتحشيد الإعلامي ضد تركيا

يتواصل التحشيد من قبل طرفي الصراع (الأناضول)

الأزمة الليبية
تهدئة مصرية يقابلها تحريض حربي إماراتي

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

فيما يتسابق التحشيد العسكري على محور سرت - الجفرة في ليبيا، ونبرة التصعيد بين محاور الصراع الإقليميين والدوليين هي الأعلى منذ بدء التصعيد في البلاد، والمتمثلين على الأرض بحكومة الوفاق ومليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وبين انتظار لغة المفاوضات التي تدور بين اللاعبين الدوليين الفاعلين، خرجت أمس الأحد، نبرة تهدئة من القاهرة، قد تكون مؤقتة، بالتزامن مع إرجاء البرلمان المصري إلى اليوم الاثنين، مناقشة طلب السماح بالتدخل المصري العسكري الميداني الرسمي في ليبيا، إذا اقتضت الحاجة. وأكد مجلس الدفاع الوطني المصري التزامه الحل السياسي في ليبيا، مع تمسكه بالخطوط الحمراء. في هذه الأثناء، تواصل الإمارات سعيها للترويج لحتمية المواجهة التي تريد تصويرها بأنها عربية، تقودها مصر، مع تركيا، الداعمة لحكومة «الوفاق»، فيما هددت دول أوروبية بفرض عقوبات على الدول الداعمة لأحد طرفي الحرب الليبيين، من دون تسميته.

وأعلن مجلس الدفاع الوطني المصري، الذي يترأسه رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، أمس، «الالتزام بالحل السياسي كسبيل لإنهاء الأزمة الليبية»، وأن مصر «تسعى لتثبيت الموقف الميداني الراهن وعدم تجاوز الخطوط المعلنة، بهدف إحلال السلام بين جميع الفرقاء والأطراف الليبية»، من دون ذكر التدخل العسكري الذي كان الموضوع الرئيسي للقاء السيسي ببعض القبائل الليبية يوم الخميس الماضي في القاهرة.

وجاء في البيان الذي صدر عن الرئاسة المصرية عقب الاجتماع، تأكيد المجلس على «أواصر العلاقات القوية التي تربط بين ليبيا ومصر»، وأن الأخيرة لن «تدخر جهداً لدعم الشقيقة ليبيا ومساعدة شعبها على العبور ببلادهم إلى برّ الأمان وتجاوز الأزمة الحرجة الحالية، وذلك استناداً إلى أن الملف الليبي يعتبر أحد الأولويات القصوى للسياسة الخارجية المصرية، آخذاً في الاعتبار أن الأمن الليبي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري والعربي». وأضاف البيان أن «مصر تسعى للحفاظ على السيادة والوحدة الوطنية والإقليمية للدولة الليبية، واستعادة ركائز مؤسساتها الوطنية، والقضاء على الإرهاب ومنع فوضى انتشار الجماعات الإجرامية والمليشيات المسلحة المتطرفة، وكذلك وضع حد للتدخلات الخارجية غير المشروعة التي تساهم بدورها في تفاقم الأوضاع الأمنية وتهديد دول الجوار والسلم والأمن الدوليين، مع ضمان التوزيع العادل والشفاف لمقدرات الشعب الليبي ومنع سيطرة أي من الجماعات المتطرفة على هذه الموارد».

وبالتزامن، قال وزير الخارجية المصري، سامح شكري، إن ما يجرى في ليبيا «يشكل تهديداً جسيماً للأمن القومي العربي والمصري»، مؤكداً أن بلاده «تراقب الأوضاع في ليبيا بجدية، وتتخذ من الإجراءات الحاسمة ما يؤمّنها ويؤمن الأمن القومي العربي». وتحدث شكري، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الأردني أيمن الصفدي، في عمّان أمس، عن «محاولات من خارج الإقليم للتوسع العسكري على حساب الأمن القومي العربي»، واصفاً الأمر بـ«الخطير»، والذي «لا بد من مواجهته بشكل حاسم». واعتبر شكري أن «التدخلات الخارجية في ليبيا، وجلب المتطرفين الأجانب، يشكل تهديداً للأمن القومي المصري والعربي»، متهماً أطرافاً خارجية بـ«زعزعة الاستقرار». لكنه أكد في الوقت ذاته أن بلاده «تسعى إلى الدفع نحو الحل السياسي، وإيجاد توافق ليبي ليبي يؤدي إلى الحفاظ على وحدة واستقرار وأمن وسلامة الأراضي الليبية».

من جهته، أعرب الصفدي عن «قلق» بلاده «من المآل الذي تسير نحوه الأمور»، معتبراً أن «أقلمة الأزمة الليبية سيجعل من الأمور أكثر صعوبة وتعقيداً». وأكد دعم عمّان «كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد حل سياسي يحفظ وحدة وتماسك ليبيا، ويحول دون أن تصبح ساحة للصراعات الإقليمية».

في غضون ذلك، يتواصل التحشيد السياسي والإعلامي الإماراتي ضد تركيا، إذ كشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، أن عدداً من الإعلاميين والخبراء السياسيين المصريين زاروا العاصمة الإماراتية أبوظبي أخيراً، بدعوة من ديوان ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، في زيارة ليومين، جرى خلالها التباحث بشأن الأزمة. وأوضحت المصادر أن الدعوة، التي كانت بهدف معلن هو التباحث وتبادل وجهات النظر بشأن الأزمة الليبية و«المساعي التركية للهيمنة على البلدان العربية»، على حد تعبير المصادر، حملت هدفاً إماراتياً آخر غير معلن، وهو الترويج لحتمية المواجهة العربية، وفي مقدمتها مصر، مع تركيا «بتطلعاتها لإعادة الخلافة العثمانية».

ولفتت المصادر إلى أن المسؤولين في أبوظبي يسعون لتسهيل مهمة النظام المصري ودفعه للاستجابة إلى المطالب والتوجّهات الإماراتية التي ترمي إلى تأجيج حرب واسعة في ليبيا ومحاولة جرّ تركيا إليها. وأوضحت المصادر أن الرسائل التي أكدها ولي عهد أبوظبي خلال جلسة حضرها ضمن مناقشات الوفد، تضمّنت ما وصفه بـ«أخطاء صانع القرار المصري بشأن تعاطيه مع عدد من القضايا الإقليمية». وبحسب المصادر، ضرب بن زايد مثلاً بأزمة سدّ النهضة، معتبراً أن مصر أخطأت كثيراً في هذا الملف، ما مكّن إثيوبيا من تسيّد الموقف وامتلاك دفّة توجيه الأزمة، وهو ما جعل الموقف المصري دائماً رد فعل فقط.

دولياً، أعلنت فرنسا وألمانيا وإيطاليا، أول من أمس السبت، استعدادها للنظر في احتمال فرض عقوبات على القوى الأجنبية المنتهكة حظر السلاح إلى ليبيا. وحضّت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي في بيان مشترك «جميع الفرقاء الأجانب على وقف تدخلهم المزايد واحترام الحظر على السلاح الذي فرضه مجلس الأمن الدولي بشكل كامل»، مبدين «استعدادهم للنظر في اللجوء المحتمل إلى العقوبات، إذا تواصل خرق الحظر بحراً أو براً أو جواً»، داعين «كل الأطراف في ليبيا، وكذلك داعميهم الأجانب، إلى وقف فوري للمعارك»، ومعربين عن «قلقهم الكبير» حيال «تصاعد التوتر العسكري في البلاد».

وعلى صعيد التحشيد الميداني، أكد شهود عيان لوكالة «رويترز»، أن حكومة الوفاق حرّكت مقاتلين أول من أمس باتجاه مدينة سرت. وقال شهود وقادة عسكريون بقوات «الوفاق»، إن رتلاً من نحو 200 مركبة تحرك شرقاً من مصراتة الساحلية باتجاه مدينة تاورغاء.

تواصل أبوظبي التحريض لحصول اشتباك مصري ـ تركي

شكري: نسعى للدفع نحو الحل السياسي والتوافق الليبي

مصراتة ترفض زيارات القبائل

أعلن مجلس أعيان بلدية مصراتة، رفضه زيارة وفد من شيوخ وقبائل ليبيا إلى مصر، معتبرا أن «هؤلاء يمثلون أنفسهم». وقال المجلس في بيان أمس، إن «حكومة الوفاق هي الممثلة لليبيا ولشعبها»، معتبرا أن «القبيلة مظلة اجتماعية فقط»، وأن «ثروات ليبيا ملك الليبيين».

تقرير

يفتح مشروع قانون تنظيم دار الإفتاء فصلاً جديداً من الصراع بين الأزهر والرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي يحاول تهميش دور إمامه وهيئة علمائه، فيما تتمسك مؤسسة الأزهر بكامل صلاحياتها

قانون تنظيم دار الإفتاء
محطة جديدة في صراع الطيب والسيسي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

محطةٌ جديدة في الصراع الدائر منذ أكثر من ثلاثة أعوام، بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وشيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب، اتضحت معالمها، مع إعلان هيئة كبار العلماء التابعة للأزهر، مساء أول من أمس السبت، موقفها الرافض لمشروع قانون تنظيم دار الإفتاء المصرية، قبيل ساعات من مناقشته في البرلمان. وسرّبت الهيئة خطاباً احتوى رأي الأزهر في مشروع القانون كانت أرسلته إلى رئيس مجلس النواب علي عبد العال برقم 166 بتاريخ 20 فبراير/شباط الماضي، وحصلت «العربي الجديد» على نسخة منه. واعلنت الهيئة عبر الخطاب، رافضها مشروع القانون، مقترحةً تعديلات أكدت أنها تتسق مع أحكام الدستور، بخلاف المشروع الذي تقدم إلى البرلمان من قبل رئيس جامعة الأزهر السابق، النائب أسامة العبد.

وقالت مصادر من داخل مشيخة الأزهر، إن هيئة كبار العلماء تعمّدت الكشف عن الخطاب الذي وجهته إلى عبد العال في فبراير الماضي، قبيل مناقشة مشروع قانون الإفتاء، حتى «تضع المجلس أمام مسؤوليته التاريخية، قبل إقرار القانون الذي يعتبر عدواناً على الأزهر، وحتى يعلم الجميع أن الأزهر وهيئة كبار العلماء أوضحا جلياً اعتراضاتهما على المشروع، وأنهما لم يكتفيا بذلك، بل اقترحا تعديلات عليه تضمن خروجه متسقاً مع الدستور والقانون».

وأضافت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن الأزهر «يتوقع إقرار مشروع القانون من قبل مجلس النواب، الذي سوف يتجاهل رأي هيئة كبار العلماء ويمرّر القانون المعيب، لكن أعضاء الهيئة لن يصمتوا أمام ذلك، وسوف يتخذون الإجراءات القانونية في حال حدوثه، والطريق هو الطعن على دستورية القانون في المحكمة الدستورية العليا». وتابعت المصادر أن «أعضاء الهيئة، كلّهم رجال جاوزوا الثمانين من العمر، ومعروف عنهم النزاهة والحرص على حسن الخاتمة، ولذلك فإنهم لن يفرطوا في المبادئ التي يؤمنون بها، وعلى رأسها استقلالية وجلال الأزهر، وأنهم سوف يذودون عنه بكل ما أوتوا من قوة وصبر، وذلك لن يتم من خلال سلطة دينية، بل من خلال قواعد قانونية مؤسسة على الدستور صاغها علماء في القانون وخبراء استعانت بهم الهيئة من بين أعضائها من خريجي كلية الشريعة والقانون، وآخرين من خارجها».

وأكدت المصادر أن الهدف الرئيسي من قانون تنظيم دار الإفتاء الجديد، هو «إنشاء كيان موازٍ للأزهر، وتفريغ دور الأزهر وتهميشه لصالح كيان دار الإفتاء الذي سيكون تحت أمر السلطة التنفيذية»، مضيفةً أن «المستهدف الرئيس هو شيخ الأزهر الإمام أحمد الطيب، الذي يرى فيه الرئيس السيسي منافساً له». وقالت هيئة كبار العلماء، في الخطاب المرسل إلى رئيس مجلس النواب، إن الأزهر طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة 7 من الدستور هو «هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة، ونشر علوم الدين، واللغة العربية في مصر والعالم...». وأضاف الخطاب أنه «إذا كان الأزهر بنص الدستور، هو المرجع الأساس في كل تلك الأمور التي في صدارتها الإفتاء، والبتّ في كافة الأمور المتعلقة بالشريعة، والرد على الاستفسارات الشرعيّة من أيّ جهة، وتقديم الآراء الشرعية في شأن المعاملات المالية المعاصرة، وإجراء الأبحاث الشرعية المتعلقة بالفتوى، والرد على الشبهات المثارة، وغيرها من الأمور الشرعية التي تضمّنها مشروع القانون، وأسندها لهيئة تابعة لوزارة العدل، ولا تتبع الأزهر الشريف؛ فإن ذلك ينطوي على مخالفة دستورية، ومساس باستقلال الأزهر، وجعل رسالته مشاعاً لجهات أخرى لا تتبعه». ورأى أن «دار الإفتاء ستصير عندئذٍ كياناً عضوياً منبت الصلة عن الأزهر الشريف، وتمارس عملها بمعزل عن الأزهر». وأكد خطاب الهيئة أنه «فضلاً عما تقدم، فقد تضمّن مشروع القانون المقترح عُدواناً على اختصاص هيئة كبار العلماء بالأزهر واستقلالها، وهي التي تختص وحدها بترشيح مفتي الجمهورية، وقد جاء المشروع ملغياً للائحة هيئة كبار العلماء التي تكفلت بإجراءات ترشيح ثلاثة بواسطة أعضاء هيئة كبار العلماء، والاقتراع وانتخاب أحدهم لشغل المنصب، وجاء المقترح ليلغي ذلك». وقالت الهيئة إن «فُؤدي هذه النصوص، فضلاً عن سلب اختصاص هيئة كبار العلماء، جعل تبعيّة الفتوى الشرعية لأحد وزراء الحكومة، وتحويله سلطة نَدْب من يحلّ محلّه عند خلو منصبه؛ بما يؤكد زوال جميع الضمانات التي كفلها الدستور والقانون لاستقلال الأزهر وهيئاته، وإسناد رسالته لأحد أعضاء الحكومة، على الرغم من أن الأزهر هو مَن يختار المفتي ابتداءً». وأضافت: «كما تضمن مشروع القانون المقترح عُدواناً على جامعة الأزهر في ما تضمّنه من النص على أن ينشأ بدار الإفتاء مركز يسمى مركز إعداد المفتين برئاسة المفتي، يهدف إلى إعداد الكوادر العلمية التي تشتغل بالإفتاء».

والمعروف أن العلاقة بين السيسي والطيب ليست في أحسن حال، إذ إنه وعلى الرغم من أن الإمام الأكبر، كان أحد أبطال مشهد الثالث من يوليو/ تموز 2013، حيث كان حاضراً وقت إلقاء السيسي بيانه بعزْل الرئيس المنتخب محمد مرسي، لكن بيانه كان مقتضباً ولم تبدُ عليه فرحة كبيرة وتفاؤل بما يحدث. وبعد البيان الذي ألقاه السيسي مساء ذلك اليوم، والذي تم بموجبه عزل مرسي، وتعطيل العمل بالدستور، وتأدية رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور اليمين أمام هيئة المحكمة كرئيس مؤقت للبلاد، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسة، ألقى الطيب بياناً لم يكن حماسياً، قال فيه إنه تبين من خلال الاجتماع، أن مصر الآن أمام أمرين أحلاهما مر، وأن أشدهما مرارة هو صدام الشعب المصري وسيلان دمائه في الشارع. وأضاف أنه كان من الضروري تأييد الرأي بانتخابات رئاسية مبكرة يحتكم فيها الشعب إلى صندوق انتخاب يضمن نزاهته، ليختم كلمته بجملة «أسأل الله أن تسْلم مصر». ومنذ ذلك الوقت، تشهد العلاقة بين الطيب والسيسي توترات بين الحين والآخر، إذ بدا الرئيس في أكثر من موقف متربصاً بالطيب، وكان منها عندما وجّه إليه عتاباً أثناء الاحتفال بعيد الشرطة عام 2017، بقوله «تعبتني يا فضيلة الإمام»، وذلك في سياق حديثه عن ضرورة تغيير الموقف الشرعي من قضية «الطلاق الشفهي»، واعتباره كأن لم يقع إذا لم يتم توثيقه.

السمت علاقة السيسي والأزهر بالتوتر (Getty)

تحليل

تونس تنتظر «المنقذ» بتحالفات متغيّرة

بدأت الأحزاب في تونس البحث عن تحالفات لترشيح شخصية لرئاسة الحكومة، فيما لا يُستبعد أن يعين الرئيس قيس سعيّد اسماً من خارج ما سيقدّم له

صلاح الدين الجورشي

عاد البحث من جديد في تونس عن رئيس حكومة يكون بديلاً عن إلياس الفخفاخ الذي قدّم استقالته إلى رئيس الجمهورية قيس سعيّد. ثماني حكومات توالت على البلاد خلال تسع سنوات منذ الثورة، من دون أن يتحقق الاستقرار الحكومي والسياسي. مسلسل أصبح مملاً ومخيفاً في تونس، كلفته عالية، وتداعياته سيئة. ففي كل مرة تُبدل جهود من أجل التوصل إلى اسم يمكنه الحصول على أغلبية نسبية في البرلمان، ثم يجمع هذا المرشح حوله فريقاً حكومياً متنوعاً تتقاتل الأحزاب في سبيل تشكيله، ثم يستمع البرلمان والشعب إلى وعود الرجل المنقذ في خطاب وردي واعد، يبدأ بعد زمن قصير الطعن في مصداقية الرجل والتجريح في قدرته على الإنجاز. ويتلقى رئيس الحكومة المعيّن الضربة تلو الأخرى حتى يسقط بالضربة القاضية. لم يتمكّن الفخفاخ من الصمود طويلاً، وكان خطؤه القاتل محاولة الجمع بين السلطة والمال، على الرغم من أنه لم يُعرَف عنه فساد خلال مساره السياسي. وعندما أحس بأن خصومه قد اقتربوا من لحظة سحب الثقة منه في البرلمان، أدرك أن الساعة قد أزفت، فسارع، بتشجيع من قيس سعيّد، إلى الانسحاب موجهاً بعض الضربات تحت الحزام إلى حركة «النهضة»، بإقالة وزرائها، على الرغم من استقالته من رئاسة الحكومة. استخف بالحركة، وتوقع أنه قادر على أن يفرض إرادته عليها، وأن يستمر في مهمته من دون الاستعانة بها، فأثبتت له قدرتها على إزاحته من طريقها، واكدت له ولغيره أنها لا تزال تشكل رقماً أساسياً لا يمكن شطبه.

يجد سعيّد نفسه مرة أخرى أمام أسماء عديدة رشحتها الكتل والأحزاب الرئيسية «المستهدف الرئيس هو شيخ الأزهر الإمام أحمد الطيب، الذي يرى فيه الرئيس السيسي منافساً له». وقالت هيئة كبار العلماء، في الخطاب المرسل إلى رئيس مجلس النواب، إن الأزهر طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة 7 من الدستور هو «هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة، ونشر علوم الدين، واللغة العربية في مصر والعالم...». وأضاف الخطاب أنه «إذا كان الأزهر بنص الدستور، هو المرجع الأساس في كل تلك الأمور التي في صدارتها الإفتاء، والبتّ في كافة الأمور المتعلقة بالشريعة، والرد على الاستفسارات الشرعيّة من أيّ جهة، وتقديم الآراء الشرعية في شأن المعاملات المالية المعاصرة، وإجراء الأبحاث الشرعية المتعلقة بالفتوى، والرد على الشبهات المثارة، وغيرها من الأمور الشرعية التي تضمّنها مشروع القانون، وأسندها لهيئة تابعة لوزارة العدل، ولا تتبع الأزهر الشريف؛ فإن ذلك ينطوي على مخالفة دستورية، ومساس باستقلال الأزهر، وجعل رسالته مشاعاً لجهات أخرى لا تتبعه». ورأى أن «دار الإفتاء ستصير عندئذٍ كياناً عضوياً منبت الصلة عن الأزهر الشريف، وتمارس عملها بمعزل عن الأزهر». وأكد خطاب الهيئة أنه «فضلاً عما تقدم، فقد تضمّن مشروع القانون المقترح عُدواناً على اختصاص هيئة كبار العلماء بالأزهر واستقلالها، وهي التي تختص وحدها بترشيح مفتي الجمهورية، وقد جاء المشروع ملغياً للائحة هيئة كبار العلماء التي تكفلت بإجراءات ترشيح ثلاثة بواسطة أعضاء هيئة كبار العلماء، والاقتراع وانتخاب أحدهم لشغل المنصب، وجاء المقترح ليلغي ذلك». وقالت الهيئة إن «فُؤدي هذه النصوص، فضلاً عن سلب اختصاص هيئة كبار العلماء، جعل تبعيّة الفتوى الشرعية لأحد وزراء الحكومة، وتخويله سلطة نَدْب من يحلّ محلّه عند خلو منصبه؛ بما يؤكد زوال جميع الضمانات التي كفلها الدستور والقانون لاستقلال الأزهر وهيئاته، وإسناد رسالته لأحد أعضاء الحكومة، على الرغم من أن الأزهر هو مَن يختار المفتي ابتداءً». وأضافت: «كما تضمن مشروع القانون المقترح عُدواناً على جامعة الأزهر في ما تضمّنه من النص على أن ينشأ بدار الإفتاء مركز يسمى مركز إعداد المفتين برئاسة المفتي، يهدف إلى إعداد الكوادر العلمية التي تشتغل بالإفتاء».

والمعروف أن العلاقة بين السيسي والطيب ليست في أحسن حال، إذ إنه وعلى الرغم من أن الإمام الأكبر، كان أحد أبطال مشهد الثالث من يوليو/ تموز 2013، حيث كان حاضراً وقت إلقاء السيسي بيانه بعزْل الرئيس المنتخب محمد مرسي، لكن بيانه كان مقتضباً ولم تبدُ عليه فرحة كبيرة وتفاؤل بما يحدث. وبعد البيان الذي ألقاه السيسي مساء ذلك اليوم، والذي تم بموجبه عزل مرسي، وتعطيل العمل بالدستور، وتأدية رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور اليمين أمام هيئة المحكمة كرئيس مؤقت للبلاد، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسة، ألقى الطيب بياناً لم يكن حماسياً، قال فيه إنه تبين من خلال الاجتماع، أن مصر الآن أمام أمرين أحلاهما مر، وأن أشدهما مرارة هو صدام الشعب المصري وسيلان دمائه في الشارع. وأضاف أنه كان من الضروري تأييد الرأي بانتخابات رئاسية مبكرة يحتكم فيها الشعب إلى صندوق انتخاب يضمن نزاهته، ليختم كلمته بجملة «أسأل الله أن تسْلم مصر». ومنذ ذلك الوقت، تشهد العلاقة بين الطيب والسيسي توترات بين الحين والآخر، إذ بدا الرئيس في أكثر من موقف متربصاً بالطيب، وكان منها عندما وجّه إليه عتاباً أثناء الاحتفال بعيد الشرطة عام 2017، بقوله «تعبتني يا فضيلة الإمام»، وذلك في سياق حديثه عن ضرورة تغيير الموقف الشرعي من قضية «الطلاق الشفهي»، واعتباره كأن لم يقع إذا لم يتم توثيقه.

أثبتت «النهضة» للفخفاخ قدرتها على إزاحته من طريقها

كما أن هذا التحالف لا يزال مفتوحاً على العديد من الأحزاب الأخرى القابلة لفكرة تشكيل حكومة وطنية، في الوقت الذي يشترط «قلب تونس» و«النهضة» في ضوء التشتت الذي تعيشه الساحة السياسية؟

رفض «قلب تونس» إلى حد كتابة هذا المقال أن ينقلب على «النهضة»، خصوصاً بعدما سعت لرفع الفيتو الذي كان ضده وعملت على إشراكه في حكومة الفخفاخ على الرغم من اعتراض رئيس الجمهورية. يوجد حالياً تنسيق بينهما من أجل التوصل إلى اسم مشترك لرئاسة الحكومة. وحركة «النهضة» مستعدة للتعامل إيجابياً مع أي شخصية ذات كفاءة يقترحها حزب نبيل القروي. كما يوجد في السياق تنسيق أيضاً مع «ائتلاف الكرامة»، الذي يخوض معارك عديدة مع اتحاد الشغل ومع الطيف الواسع من الأحزاب الديمقراطية، أو ذات الأصول الدستورية. والهدف من هذا «التحالف» الظرفي هو تكوين أغلبية برلمانية ذات تأثير في عملية اختيار رئيس الحكومة الجديد.

تقرير

محاكمة نتنياهو إلى العام المقبل... والشرطة تهاجم معارضيه

حاول رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو توجيه الأنظار بعيداً عن محاكمته عبر انتقاده تظاهرة احتجاج على فشله في إدارة كورونا

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

على وقع التظاهرات قبالة مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بسبب فشله في إدارة أزمة كورونا واستمراره في الحكم رغم تقديم لوائح اتهام ضده، قررت رئيسة هيئة القضاة في محاكمة رئيس حكومة الاحتلال ريفكا فريدمان فيلدمان تأجيل جلسات انطلاق مداولات المحاكمة حتى العام المقبل. وقررت فيلدمان، التي تترأس هيئة القضاة في محاكمة رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في ثلاثة ملفات فساد مختلفة، أن تعقد المحكمة ثلاث جلسات رسمية أسبوعياً للتداول في الأدلة المتوفرة للقضاء ضده. وجاء قرار القاضية بتأجيل جلسات المحاكمة إلى مطلع يناير/ كانون الثاني من العام المقبل بناء على طلب محامي نتنياهو. وادعى محامو نتنياهو أنهم لم يتمكنوا من قراءة الملفات والمواد المرتبطة بالقضية، ولا سيما شهادات الشهود الملكيين الذين انقلبوا ضد رئيس الحكومة، وهم من مساعديه السابقين، مثل المتحدث باسمه نير حيفتس، ومدير مكتبه أريك هارو، والمدير العام لوزارة الاتصالات السابق موشيه فليبر. وسبق لنتنياهو أن عبّر، منذ أواخر العام الماضي، طاقم المحامين، خصوصاً بعد أن رفضت الدولة السماح له بتلقي مساعدات مالية من قريبه نتان ميلكوفيسكي، ورجل أعمال آخر، لتغطية تكاليف المحاكمة. وقدم نتنياهو طلبات بهذا الخصوص، بزعم أن المحاكمة ستكلّفه أموالاً طائلة، على الرغم من أن رئيس حكومة الاحتلال، وبحسب تصريحه المالي للجهات المختصة، يعتبر من الأثرياء في إسرائيل. ويحاكم نتنياهو بثلاث تهم رئيسية، وهي خيانة الأمانة العامة وتلقي الرشوة والخداع.

وكان المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت، أوعز إلى المدعية العامة في الملف ليئات بن أري بتسريع إجراءات المحاكمة. ويشن نتنياهو، منذ العام الماضي، حرباً شعواء على المستشار القضائي للحكومة والجهاز القضائي، متهماً إياهم بتنفيذ انقلاب قضائي. غايته الرئيسية إسقاط اليمين من الحكم عبر المحاكم، بعد فشل إسقاطه من خلال صناديق الاقتراع.

وتتزامن جلسات المحاكمة مع مواجهة نتنياهو غضباً واسعاً بشأن تعامل حكومته مع أزمة فيروس كورونا. وأثار رفع أحد المتظاهرين الإسرائيليين، الذين احتجوا أول من أمس السبت قبالة مقر إقامة نتنياهو، بسبب فشله في إدارة أزمة فيروس كورونا واستمراره في الحكم رغم تقديم لوائح اتهام ضده، العلم الفلسطيني، غضب نتنياهو، الذي وظّف الأمر من أجل التحريض على معارضيه والمتظاهرين، وبشكل خاص رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، لكونه من بين منظمي التظاهرة. وقام نتنياهو، أمس الأحد، بنشر صورة من التظاهرة يظهر فيها العلم الفلسطيني. ثم كتب معلقاً على ذلك: «لقد بان ما في الجراب. علم السلطة الفلسطينية في تظاهرة اليسار التي نظمها إيهود باراك، شريك المتحرش بالأطفال المدان جيفري إبشتاين، مقابل بيت رئيس الحكومة في القدس، العار والشنار (القبح)». ولم يتأخر رد إيهود باراك على ما كتبه نتنياهو. فغرد هو الآخر قائلاً: «نتنياهو يهذي ومصاب بالهلع، يتجه لنشر الأخبار الكاذبة. هؤلاء هم شعب إسرائيل الذي نزل للشوارع. لا يملك مالاً ولا ديمقراطية. أخرج لإجازة أسبوعية في المحاكمة».

وكان نحو 1500 إسرائيلي قد تظاهروا مساء السبت الماضي أمام مقر إقامة نتنياهو، وهم يرددون شعارات تطالبه بالاستقالة من منصبه، على خلفية فشل سياسته في مواجهة أزمة كورونا، وبفعل وجود ثلاث لوائح اتهام رسمية ضده. ورفع المتظاهرون لافتات كُتب عليها «ديمقراطية» و«كاذب» و«متلاعب». وتحولت التظاهرة بسرعة إلى احتجاجات عنيفة بعد أن بدأت الشرطة بتفريق المحتجين، الذين رشقوها بالحجارة والبيض. وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الشرطة اعتقلت أكثر من 15 متظاهراً بحجة العنف والإخلال النظام. وكان تصاعد الغضب في إسرائيل، خلال الأيام الأخيرة، في أعقاب فرض مزيد من القيود لمواجهة عودة الوباء الذي ألحق أضراراً بالاقتصاد. ويتّهم المحتجّون الحكومة بأنها منفصلة عن الواقع. وقرّرت الحكومة الإسرائيلية، الجمعة الماضي، اتخاذ تدابير جزئية جديدة لتفادي حجر منزلي عام، بسبب ارتفاع عدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا، تقضي بإغلاق بعض المواقع العامة خلال عطلة نهاية الأسبوع.

تم اعتقال 15 متظاهرا بحجة العنف (المير ليفي/Getty)

شرق غرب

الاحتلال يعتقل محافظ القدس

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، 6 فلسطينيين بينهم محافظ القدس عدنان غيث (الصورة). وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، إن قوات الاحتلال داهمت منزل المحافظ غيث في بلدة سلوان جنوب القدس المحتلة، وفتشته، وعبثت بمحتوياته، قبل اعتقاله. كما اعتقلت قوات الاحتلال فلسطينيين اثنين من الخليل، واثنين آخرين من طولكرم، وآخر من مخيم بلاطة شرق نابلس.

(فنا)

إيران: تعليق إعدام 3 مدانين باحتجاجات نوفمبر

علقت السلطات الإيرانية تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة أشخاص أدينوا على خلفية الاحتجاجات الدامية التي اندلعت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، جزاء رفع أسعار الوقود. وقال بابك باكنيا، محامي أحد المتّهمين، أمس الأحد، بحسب ما نقلت عنه وكالة «فرانس برس»، إن محامي المتهمين رفعوا «طلبا للمحكمة العليا لإعادة المحاكمة، وتمّ قبوله»، معرباً عن أمله في أن يتم إلغاء الحكم» الصادر بحقّهم، والذي كان أفاد القضاء الإيراني الأسبوع الماضي أن المحكمة أيّدته.

(فرانس برس)

السودان: اعتقال 160 شخصا بطريقهم للقتال في ليبيا

أعلنت السلطات السودانية، أمس الأحد، اعتقال 160 شخصاً بينهم أجنبيان، عند الشريط الحدودي مع ليبيا، التي كانوا في طريقهم إليها «للعمل كمرتزقة». ونقل بيان لقوات الدعم السريع عن قائد هذه القوات في ولاية شمال دارفور، جادو حمدان، أن «إرسال أبناء السودان للقتال كمرتزقة في ليبيا أمر غير مقبول»، مضيفاً أن قواته «لا تزال تواصل مراقبة وحراسة الحدود مع دولة ليبيا لمحاربة عمليات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وكل المنظمات الإجرامية العابرة للحدود».

(فرانس برس)

اليمن: مقتل قيادي حوثي في مواجهات بالضالع

أعلن الجيش اليمني، أمس الأحد، مقتل قيادي حوثي بارز في مواجهات بمحافظة الضالع، جنوبي البلاد. وقال موقع الجيش «سبتمبر نت»، إن «القيادي في المليشيا المتمردة (جماعة الحوثي) علي محمد علي الزراقي، لقي مصرعه مع عدد من مرافقيه بنيران الجيش، في جبهة باب غلق، غربي مديرية قعطبة، بمحافظة الضالع»، لافتاً إلى أن الزراقي يعد قائد ما تسمية جماعة الحوثي «عمليات جبهات محافظة الضالع».

(الأناضول)

تركيا: اعتقال 25 شخصا على صلة بـ«داعش»

أعلنت الشرطة التركية أمس الأحد، اعتقال 27 شخصاً على صلة بتنظيم «داعش»، متحدثة عن اشتباهها في أن هؤلاء كانوا يستعدون لشن هجوم. وقالت الشرطة إنها علمت أن المشتبه فيهم تلقوا أمراً بتنفيذ هجوم رداً على منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تحمل إساءة للنبي محمد، لافتة إلى أن العملية استهدفت عناوين في 15 منطقة في مدينة إسطنبول.

(رويترز)

الحدث

بعد أن استهلكَ «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي في اليمن، المدعوم إماراتياً، ورقة سقطرى لتثبيت الوضع في عدن، بدأ يلعب بورقة محافظة حضرموت، عبر تظاهرة في المكلا، بهدف الضغط على الحكومة لتقديم المزيد من التنازلات، خصوصاً بعد أن أعلن تمسكه لفظياً بتنفيذ اتفاق الرياض. كما يبدو أن «الانتقالي» أراد من تلك الحشود كسر محدودية التمثيل الذي لا يزال محصوراً في مثلث عدن لحج الضالع، خصوصاً بعد أن قطعت الشرعية الطريق عليه بإحكامها القبضة على شبوة

تظاهرة حضرموت
ورقة جديدة لانفصاليي اليمن في ابتزاز «الشرعية»

تعز ـ **زكريا أحمد**

نجح الانفصاليون، المدعومون إماراتياً، في نقل معركة النفوذ وكسر العظم مع الحكومة اليمنية، المعترف بها دولياً، إلى محافظة حضرموت، خزّان الثروة الذي يمقدوره ترجيح كفة مشاورات اتفاق الرياض لصالحهم كلياً، وإجبار السلطة الشرعية على القبول، بلا تردد، بمطالب ظلّت طيلة الأسابيع الماضية محل رفض تام. وللمرة الأولى، حشد «المجلس الانتقالي الجنوبي»، المدعوم إماراتياً، عصر السبت الماضي، عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى ساحة الحرية في مدينة المكلا عاصمة حضرموت، التي ظلّت الشرعية تراهن على أنها لن تغرد أبداً في سرب الانفصاليين. وكان الرهان على أن المشروع الحضرمي، الذي يتبناه رسمياً «مؤتمر حضرموت الجامع»، يختلف بشكل جذري عن ذلك الذي ينادي به حلفاء الإمارات.

وجاء التصعيد الجديد من «المجلس الانتقالي»، غداة تصريحات أطلقها السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، أعلن فيها أن المملكة بذلت جهوداً متواصلة، منها «لقاءات مباشرة» بين الحكومة الشرعية والانفصاليين بشأن أموال البنك المركزي وصرف المرتبات، ضمن مساعي تنفيذ اتفاق الرياض. ويكشف هذا الأمر أن تلك التغريدة على «تويتر»، كانت لاستهلاك الإعلامي فقط، وأن التصلب لا يزال سيد الموقف في المشاورات التي اقتربت من إكمال شهرها الثاني. وظلّت حضرموت في منأى عن استقطابات حادة شهدتها مدن الجنوب، بين الشرعية و«المجلس الانتقالي»، إذ فضّلت المحافظة النفطية اتخاذ موقف ضبابي كان عنوانه البارز ضرورة تجنيبها أي صراعات. لكن الحشود الكبيرة التي نجح الانفصاليون في إخراجها إلى الشارع رافعة أعلاماً تشطيرية، يتخذ منها حلفاء الإمارات شعاراً لدولتهم المفترضة، قد تخلط الأوراق وتعيد حسابات الجميع. وفي مقابل القوة التي شعر بها «الانتقالي»، بعد خروج ما أطلقَ عليها «المليونية»، كانت الخيبة بادية بشكل كبير على مضمون المكالمة الهاتفية التي أجراها الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي مع محافظ حضرموت فرج البحسني، الجنرال الذي عوّلت عليه الشرعية في دحر مخططات الانفصاليين. وخلت المكالمة التي أعقبت التظاهرة، ليل السبت، من النبرة الحادة التي كانت موجودة في حديث الرجلين منتصف يونيو/حزيران الماضي، عندما أعلن البحسني، حينذاك، أن حضرموت لن تقبل أي وجود خارج مؤسسات الدولة، وتوجيهات هادي حينها بـ«قطع دابر التطرف وأي أعمال خارجة عن الدولة ومؤسساتها».

وعلى الرغم من أن تصعيد الانفصاليين في حضرموت لا يزال في طور العمل السلمي، خلافاً لما تم في سقطرى، إلا أن التهديدات التي أطلقها القيادي في «الانتقالي» أحمد سعيد بن بريك، بتوسيع رقعة التصعيد والخطوات الانقلابية، وتطبيق ما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» داخل المحافظة النفطية، لا تبعث على الطمأنينة في الشارع اليمني الذي تتلقفه الاضطرابات. واستبعد مصدر حكومي يمني، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، لجوء «المجلس الانتقالي» إلى العنف والسيطرة على مؤسسات الدولة بالقوة، كما حصل في سقطرى وعدن، لافتاً إلى أن ما حصل مجرد استعراض للشارع، لكي يبرهن للسعوديين بأنه الأحق بتمثيل كافة محافظات الجنوب، وليست هناك مكونات أخرى بحجمه كما تزعم الشرعية. وقال المصدر إن «مَكوّني حضرموت وأبين وصلا إلى الرياض للتفاوض حول الحصص الخاصة بهم من نصيب الجنوب، وأيضاً اعتصام المهرة يطمح إلى حقيبة هو الآخر. وهؤلاء جميعاً يريد المجلس الانتقالي إقصاءهم من الشراكة في الوزارات الجنوبية والاستئثار بها بمفرده». ولا يبدو أن الغرض للحشود الضخمة هو إثبات علو كعب شعبيتهم جنوباً فقط، فالوعيد الذي أطلقه القيادي الانفصالي، أحمد سعيد بن بريك، بتنفيذ «الإدارة الذاتية» على أرض الواقع خلال الأيام المقبلة، سواء أكانت بغياب الحكومة الشرعية، أو بحضور الحكومة المقبلة المأمولة من اتفاق الرياض، يحمل طموحات أكبر من ذلك. وأسالت تعبيره. وفي مسعى منه لقطع الثغرة التي من أي محافظة جنوبية أخرى. وفي كلمته يسعى الانفصاليون إلى التسلل منها ليسط نفوذهم بدغدغة عواطف الشارع الحضرمي، أكد هادي، أثناء مهاتفة المحافظ البحسني، ليل السبت، أن حضرموت «ستحظى بالمزيد من الاهتمام على كافة الأصعدة التنموية والخدمية». ووفقاً لمصادر «العربي الجديد»، تعتمد الشرعية بشكل كلي على إيرادات حضرموت لدفع مرتبات طواقم الحكومة والبرلمان بالدولار الأميركي وبمرتبات ضخمة. ولا يُعرف على وجه الدقة المدى الذي يطمح «الانتقالي» للوصول إليه من وراء حشود حضرموت. ورأى مراقبون أن المحافظة النفطية تتمتع بثقل ودور محوري في تشكيل رأي توجه الجنوب واليمن بشكل عام. واعتبر الباحث والمحلل السياسي اليمني مصطفى ناجي أن «المجلس الانتقالي» أراد من تلك الحشود كسر محدودية التمثيل التي فرضها على نفسه، وكون حدوده لا تتجاوز مثلث عدن لحج الضالع، خصوصاً بعد أن قطعت الشرعية الطريق عليه بإحكامها القبضة على شبوة. وقال الباحث اليمني، في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «من ناحية أخرى لا يختلف ما حصل في حضرموت عن خطوة سقطرى. إذ كانت أحداث سقطرى تغلب الشرعية وتفوض مطالبها وشروطها بتغيير الوضع في عدن لتنفيذ اتفاق الرياض، فتم استحداث مشكلة في الأرخبيل لتكون أداة المقايضة وتجاوز الوضع في عدن وتثبيت حالته». وأضاف أنه «تم استهلاك ورقة سقطرى، وكان لا بد في نظر المجلس الانتقالي الجنوبي، من ورقة جديدة». ولا يستبعد مراقبون أن يكون للسعودية دور في ما يجري من تفعيل لورقة الشارع، بهدف إخضاع الشرعية وإرغامها على تقديم المزيد من التنازلات بهدف تنفيذ اتفاق الرياض، خصوصاً بعد أن كشف محافظ سقطرى رمزي محروس أن ما دار في الأرخبيل من انقلاب مكتمل، كان بضوء أخضر سعودي بهدف الضغط على الشرعية. ووفقاً لخبراء، فقد برهن البيان الصادر عن التظاهرة، بأن «الانتقالي» لا يخطط للقفز على اتفاق الرياض، بل استغلال الحشود لابتزاز السلطة الشرعية في مزيد من المطالب، وذلك عندما أكد البيان الختامي تمسكه بتنفيذ اتفاق الرياض ودعمه المطلق لفريق المجلس المفاوض برئاسة عبدروس الزبيدي. وحاول البيان طمأنة «مؤتمر حضرموت الجامع» بأنه لا يسعى لإنهاء دوره، إذ أعلن أن «حقوق حضرموت ليست موضوعاً للمزايدة أو المناقصة، وغير قابلة للمساومة، وهي تتصدر حقوق الجنوب كله، فلا انتقاص لها ولا التفاف عليها، وما أجمعوا عليه في حضرموت فهو ما يجمع عليه المجلس الانتقالي الجنوبي».

وكان لافتاً أن الفقرة السادسة من البيان الختامي لتظاهرة حضرموت، جاءت مناقضة لما ذكره أحمد بن بريك، إذ أشارت إلى أن «الإدارة الذاتية ليست منتهى ما نريد، ولكنها خطوة نحو تنفيذ اتفاق الرياض»، في إشارة واضحة إلى أن الحشود الجماهيرية مجرد ورقة لمساومة الشرعية. ويسعى «الانتقالي» لتحريك ورقة الشارع في محافظة المهرة أيضاً. ووفقاً لمصادر «العربي الجديد»، يرتب الانفصاليون لتظاهرة تشبه تلك التي شهدتها حضرموت، السبت المقبل، في مدينة الغيضة، كنوع من استعراض الشارع، على الرغم من أن حلفاء الإمارات لا يتمتعون هناك بحاضنة شعبية كبيرة.

ظلّت حضرموت بمنأى عن استقطابات حادة شهدها مدن الجنوب (Getty)

انسحاب من ميناء سقطرى بأمر سعودي

انسحبت قوات خفر السواحل، الموالية للحكومة اليمنية، من ميناء جزيرة سقطرى، وذلك بعد إيقاف مديرها عن العمل بأمر من القوات السعودية المرابطة في الجزيرة، تنفيذاً لرغبات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، المدعوم إماراتياً. وقال مدير خفر السواحل في سقطرى عبد المعين محمد احمد، في بيان، إن قواته انسحبت، امس الاحد، من ميناء الجزيرة، وانه اصبح الان في عهدة قوات «الواجب» السعودية المرابطة هناك.

مصدر حكومي: ما حصل في المكلا مجرد استعراض للشارع

لا يُستبعد أن يكون للسعودية دور في ما يجري لإخضاع الشرعية

شرق غرب

ترامب غير مستعد للاعتراف بالخسارة

رفض الرئيس الأميركي دونالد ترامب (الصورة)، أمس الأحد، الالتزام علناً بقبول نتائج انتخابات الرئاسة المقبلة، مكرراً تهديداً مماثلاً وجهه قبل أسابيع من نتائج انتخابات 2016، وساخراً من استطلاعات الرأي التي تظهر تخلفه عن الديمقراطي جو بايدن. وقال ترامب، في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية، «بادئ ذي بدء، أنا لا أخسر. لأن استطلاعات الرأي كاذبة. لقد كانت كاذبة في 2016 والآن هي أكثر كذباً. كانت الاستطلاعات أسوأ بكثير في 2016».

(أسوشييتد برس)

توقيف شخص بحريق كاتدرائية نانت

أوقفت الشرطة الفرنسية، أمس الأحد، متطوعاً في الأبرشية غداة الحريق الذي اشتعل في كاتدرائية نانت في غرب فرنسا، بينما تسعى الشرطة الجنائية إلى تحديد سبب الحريق. وقال المدعي العام في نانت بيار سينيس إن المتطوع «كان مسؤولاً عن إغلاق الكاتدرائية مساء الجمعة، وكان المحققون يريدون توضيح بعض العناصر المتعلقة بالجدول الزمني لعمل هذا الشخص»، لكنه أشار إلى أن «أي تفسير يمكن أن يورط هذا الشخص في ارتكاب الوقائع سابق لأوانه ومتسرع».

(فرانس برس)

الكونغو الديمقراطية: 12 قتيلاً بأعمال عنف

قتل أربعة مدنيين وثمانية مسلحين من أفراد مليشيا في أعمال عنف في إطار واحد من النزاعات العديدة التي تزعزع استقرار شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال مسؤول محلي، أمس الأحد، إن أعمال عنف وقعت في تلال منطقة نائية بإقليم جنوب كيفو حيث اندلع نزاع منذ أكثر من عام، بين الكونغوليين الناطقين بالرواندية (البانيامولينغي) ومجموعات محلية (البابيمبي والبافولييرو والبانيبيندو).

(فرانس برس)

سيراليون: مقتل 4 برصاص الشرطة والجيش

قال مسؤول صحة في سيراليون وشهود، أمس الأحد، إن أربعة أشخاص على الأقل، منهم مراهق، قتلوا، وأصيب عشرة عندما فتحت قوات الشرطة والجيش النار على محتجين في شمال سيراليون. وقال خمسة من الشهود إن مئات تجمعوا بمدينة ماكيني في محاولة لمنع نقل مولد إلى بلدة أخرى خوفاً من أن يؤثر ذلك على إمدادات مدينتهم من الكهرباء. وأوضح مدير إدارة بجامعة ماكيني ماتيو كانون أن قوات الأمن فتحت النار عندما بدأ المحتجون إلقاء الحجارة.

(رويترز)

اعتقال 39 شخصا بـ«حفلة كورونا» في فرانكفورت

أعلنت شرطة مدينة فرانكفورت الألمانية، أمس الأحد، أنه تم توقيف 39 شخصاً لمهاجمتهم شرطيين بزجاجات خلال محاولتهم احتواء شجار خلال حفلة في الهواء الطلق ضمت آلاف الشباب وسط المدينة. وباتت ساحة الأوبرا مكان تجمع شعبي لما يسميه الإعلام «حفلات كورونا» بما أن الحانات والملاهي الليلية ما زالت مغلقة لاحتواء تفشي فيروس كورونا.

(فرانس برس)

إضاءة

عودة البشمركة السورية: «قسد» تتقاسم مناطقها؟

يخشى حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي من أن تصبح المعارضة السورية شريكة في القرار في الشمال الشرقي من البلاد، إذا دخلت البشمركة السورية إلى المنطقة

أمين العاصي

لم تبدأ بعد الجولة الثانية من الحوار بين أكبر كيانين سياسيين في المشهد السياسي الكردي السوري، وهما «الإدارة الذاتية» في شمال شرق سورية، التي تضم عدة أحزاب وفي مقدمتها «الاتحاد الديمقراطي»، وبين أحزاب «المجلس الوطني الكردي»، المدعوم من قيادة إقليم كردستان العراق.

ومن الواضح أن الطرفين يحاولان توفير بيئة سياسية مناسبة من أجل الانخراط مرة أخرى في الحوار، لا سيما أن الجولة المقبلة ستكون حاسمة لجهة العديد من الملفات الشائكة بين الطرفين، خصوصاً ملف قوات البشمركة السورية، التي تعد ذراعاً عسكرياً لـ«المجلس الوطني الكردي»، الذي يريد شراكة عسكرية مع «الاتحاد الديمقراطي» المسيطر فعلياً على منطقة شرقي نهر الفرات عن طريق «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، ولديه هواجس من فتح باب الدخول أمام البشمركة إلى سورية.

ولكن من المؤكد أن المجلس يصر على السماح لقواته بالمشاركة في إدارة الملفين العسكري والأمني في الشمال الشرقي من سورية، معتمداً على دعم واشنطن، التي تدفع باتجاه تشكيل مرجعية سياسية كردية سورية واحدة، تنهي حالة الشقاق السياسي الموجود بين الأحزاب الكردية في منطقة شرقي الفرات. وقال عضو رئاسة «المجلس الكردي السوري» سليمان أوسو، في تصريحات صحافية السبت الماضي، إن الجانب الأميركي وحزب «الاتحاد الديمقراطي» أبديا موافقة مبدئية على عودة البشمركة السورية من إقليم كردستان العراق إلى منطقة شرقي نهر الفرات، مشيراً إلى أن هذه العودة «تحتاج إلى لجان مختصة للاتفاق على التفاصيل، لأن الموضوع العسكري حساس جداً».

ومن المتوقع أن يكون موضوع دخول قوات البشمركة السورية إلى الشمال الشرقي من سورية أولوية في الجولة الثانية من الحوار الكردي ـ الكردي، التي بدأ في إبريل/نيسان الماضي بدفع من الولايات المتحدة. وقال عضو الهيئة الرئاسية لـ«المجلس الوطني الكردي»، والمنسق العام في «حركة الإصلاح الكردي» فيصل يوسف، لـ«العربي الجديد»، إن «المجلس الوطني تفاهم مع أحزاب الإدارة الذاتية، وفي مقدمتها الاتحاد الديمقراطي، خلال الجولة الأولى من الحوار الكردي، على أن اتفاقية دهوك، الموقعة عام 2014، ستشكل أرضية لمفاوضاتنا». وأضاف «وهي (الاتفاقية) تتضمن بناء مرجعية سياسية والشراكة الإدارية وحماية المنطقة، وبالمناصفة، مع الأخذ بالاعتبار التطورات والمستجدات السياسية». وأكد أن «أية اتفاقية مع حزب الاتحاد الديمقراطي يجب أن تكون شاملة كل النواحي السياسية والإدارية والأمنية... ولا نرجح بدءاً على آخر، لكننا لم ندخل بالتفاصيل بعد».

وأوضحت مصادر كردية، لـ«العربي الجديد»، أن قوات البشمركة السورية، التي تأسست أواخر عام 2012، تضم سوريين أكراداً، إما كانوا عسكريين في جيش النظام وانشقوا عنه، أو شبانا كانوا مطلوبين للخدمة في هذا الجيش، فاختاروا الذهاب إلى إقليم كردستان العراق والتحقوا بمعسكرات البشمركة في الإقليم. وأشارت إلى أن البشمركة السورية «تتبع لقيادة الإقليم، وتحديداً الحزب الديمقراطي الكردستاني»، مضيفة أن «المجلس الوطني الكردي يرتبط بعلاقات جيدة مع قيادة الإقليم». واعتبرت المصادر أن «أي صفقة سياسية يمكن أن تتم بين المجلس الوطني الكردي، وحزب الاتحاد الديمقراطي، يجب أن تتضمن عودة البشمركة، لأنه لن يكون للمجلس أي تأثير سياسي من دون ذراع عسكري، وهذا ما يثير هواجس الاتحاد الديمقراطي، الذي يريد التفرد بالقرار في الشمال الشرقي من سورية».

ولفتت المصادر إلى أن «المجلس الوطني الكردي» منضو في الائتلاف الوطني السوري، وقالت «كما أن للبشمركة السورية حاضناً اجتماعياً داخل سورية، لا سيما بين المكون العربي، ويعتبرون أنفسهم سوريين أولاً، ولا علاقة لهم بمشاريع تتعلق بما يسمى بكردستان كما هي عليه الوحدات الكردية التي تعد امتداداً سورياً لحزب العمال الكردستاني. ومن هنا تنبع خشية الاتحاد الديمقراطي من دخول البشمركة السورية إلى منطقة شرقي نهر الفرات».

في المقابل، ذكرت مصادر مطلعة على مجريات الحوار الكردي أن «الاتحاد الديمقراطي لا يعارض دخول قوات البشمركة السورية، ولكن ليس كقوة قائمة بذاتها، وإنما للاندماج ضمن قوات سورية الديمقراطية، لتصبح فصيلاً داخلها يتلقى أوامره من قيادة هذه القوات»، مضيفة أن «حزب الاتحاد لا يريد معسكرات خاصة بقوات البشمركة العسكريين المنضوين ضمن البشمركة». وقالت المصادر إن «أي صفقة سياسية يجب أن تتضمن عودة البشمركة السورية»، مضيفة أن «حزب الاتحاد الديمقراطي لا يريد أن يتم تصنيفه على أنه من أتى بقوات عسكرية من خارج سورية، وهو ما يثير حساسية الشارع الكردي، وقد يؤثر على شعبيته».

يقدر عدد عناصر البشمركة السورية بعدة آلاف (صافين حامد/فرانس برس)

أي صفقة سياسية يجب أن تتضمن عودة البشمركة لسورية

رصد

مواجهة كورونا تصطدم بانتهاكات الاحتلال

تصطدم المحاولات الفلسطينية لمواجهة وباء كورونا، بقمع الاحتلال، وهو ما يظهر بشكل واضح في محافظة الخليل

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

تخطى عدد الإصابات بفيروس كورونا في محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية حاجز الأربعة آلاف إصابة، منذ دخول محافظات الضفة الغربية موجة ثانية في مواجهة الجائحة مطلع يونيو/حزيران الماضي، لكن ذلك لم يدفع الاحتلال الإسرائيلي إلى تخفيف الخناق الذي يفرضه على المحافظة الموبوءة.

معاناة للتحرك

عند المدخل الشمالي لمدينة الخليل، الرابط بينها وبين مدينة حلحول وقرى شمال وغرب وشرق الخليل، شرعت البلدية في بناء مركز لأخذ عينات من القادمين إلى المدينة عبر هذا المدخل، لكن سلطات الاحتلال كانت بالمرصاد، إذ أخطرت المركز قبل أيام بالهدم، قبل انتهاء العمل به أو تجهيزه، بحسب ما يؤكد رئيس بلدية الخليل تيسير أبو سنينة لـ«العربي الجديد». يقول أبو سنينة: «قبل 11 يوماً بدأنا العمل في قطعة الأرض التي تبرّع بها المواطن رائد مسودة، وبعد تهيئة الأرض، أقمنا هيكلاً يحاكي شكل مركز أو عيادة، لكن المواطن تلقّى مسودة إخطار من الاحتلال بهدم المركز قيد التجهيز، بينما لا يفوّت الاحتلال أي فرصة لممارسة انتهاكاته بحق الخليل وأبنائها، حتى في وقت مواجهة المحافظة جائحة كورونا».

تواجه بلدية الخليل، بحسب رئيسها تيسير أبو سنينة، صعوبة في الوصول إلى المناطق المغلقة في المدينة، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وتشمل الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة من الخليل وحاراتها حتى المناطق الجنوبية في المدينة وأهمها سدة الفحص، وجبل جوهر، وتشكّل نسبة 20 في المائة من المساحة الإجمالية لمدينة الخليل، وبالتالي يُحرم قرابة 120 ألف فلسطيني من الرعاية والخدمة المفترضة في ظل جائحة كورونا. يقول أبو سنينة: «في مناطق هـ 2 نعاني لتقديم الخدمة للسكان، وفي الخليل عموماً يضع الاحتلال أكثر من 120 حاجزاً أو ساتراً إسمنتياً أو إغلاقاً حديدياً، وهذا ما يُصعّب علينا تطبيق إجراءاتنا في مكافحة كورونا، ليس في البلدة القديمة فقط، بل في مناطق أخرى مثل سدة الفحص جنوب مدينة الخليل والتي تقع بالقرب من الطريق الالتفافي المسمى بخط 60».

فرض السيادة

في حارة جابر، إحدى حارات البلدة القديمة في مدينة الخليل، والقريبة من الحرم الإبراهيمي، وفيما يبقى المستوطنون وجنود الاحتلال على استعداد دائم لبدء معركة مع الفلسطينيين هناك للضغط عليهم من أجل المغادرة وتسليم منازلهم، فإنهم في ظل كورونا يبتدعون أساليب جديدة بداعي الوقاية، يُراد بها إنهاك السكان الفلسطينيين.

يقول الناشط عارف جابر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الاحتلال الإسرائيلي يحاول فرض سيادته على الأرض، والحجّة كمامة، إذ يعتبر مناطقنا جزءاً من دولته، ويتعامل معنا بتحرير مخالفات بسبب عدم ارتداء الكمامات، بحجة الوقاية، لكن جيش الاحتلال يريد بهذا الأمر التضييق على المواطنين، وإنهاكهم مالياً بفرض مبالغ تتراوح بين 200 و500 شيقل (بين 60 و150 دولاراً)، كما أن جيش الاحتلال في مطلع مارس/آذار الماضي، وهي الفترة التي بدأ فيروس كورونا بالانتشار في الموجة الأولى، قيّد حركة السكان في البلدة القديمة، بمنعهم من الدخول إلى منازلهم عبر الحواجز المقامة على مداخل الحارات ومنها حارة جابر». ويتابع: «أنا مثلاً لم أستطع الدخول لمنزلي، والحجة أنني لا أملك تصريحاً بذلك، خاطبني الجندي قائلاً: أنت لا تملك تصريحاً لدخول إسرائيل، فاجبته بأنني أريد الدخول إلى منزلي، وذلك على خلاف العادة، إذ نقدّم بطاقاتنا الشخصية عند التفتيش، أو نمرّ عبر الحاجز لمعرفة جنود الاحتلال مسبقاً بأننا قاطنو المنطقة».

قطع الاحتلال التيار الكهربائي عن بعض البلدات

يؤكد جابر أن إجراءات الاحتلال هذه متصلة بنيّته إعلان مخطط «الضم» (لأجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن)، وحتى خلال مواجهة الفلسطينيين في الخليل لفيروس كورونا، انشغل الاحتلال بترميم بيوت ومبانٍ في عمق البلدة القديمة في الخليل، لتحويلها سريعاً إلى بؤر استيطانية، أبرزها عمارة الرجبي وبيت الزعتري.

من جهته، يستنكر المواطن مالك جابر، من حارة جابر أيضاً، إجراءات الاحتلال العنصرية ضد الفلسطينيين في البلدة القديمة، بخصوص تطبيق القوانين حول مخالفة ما يدعي الاحتلال أنها إجراءات سلامة، على السكان الفلسطينيين فقط، ويقول لـ«العربي الجديد»: «قبل حوالي أسبوع، حرر لي جنود الاحتلال مخالفة بقيمة 200 شيقل (ما يقارب 70 دولاراً)، حرروها لي على الرغم من أنني ارتدي الكمامة، والحجة أنني نزعتها لبرهة من الوقت، قبل أن أرتديها مرة أخرى». ويتابع: «لكن جنود الاحتلال لا يتّبعون الأسلوب ذاته مع المستوطنين، ويحصل أن كثيراً منهم لا يرتدون الكمامة، علماً أن المستوطنين يقتحمون الحرم الإبراهيمي لأداء طقوس تلمودية، أيام السبت، من دون ارتداء الكمامة».

لا تتوقف مساعي الاحتلال لإجهاض محاولات الفلسطينيين عند ما سبق، بل إن الفريق الطبي يواجه صعوبة في التنقل في بعض المناطق، فقد يُمنع من دخول بلدات وقرى تقع ضمن المناطق المصنفة «ج»، وفق تصريحات سابقة لمسؤول ملف كورونا في الخليل، ومدير صحة جنوب الخليل، عفيف عطاونة، لـ«العربي الجديد».

عدا عن تلك الإجراءات، فإن الاحتلال قطع التيار الكهربائي عن بعض البلدات التي تواجه بلدية الخليل، بحسب رئيسها تيسير أبو سنينة، صعوبة في الوصول إلى المناطق المغلقة في المدينة، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وتشمل الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة من الخليل وحاراتها حتى المناطق الجنوبية في المدينة وأهمها سدة الفحص، وجبل جوهر، وتشكّل نسبة 20 في المائة من المساحة الإجمالية لمدينة الخليل، وبالتالي يُحرم قرابة 120 ألف فلسطيني من الرعاية والخدمة المفترضة في ظل جائحة كورونا. يقول أبو سنينة: «في مناطق هـ 2 نعاني لتقديم الخدمة للسكان، وفي الخليل عموماً يضع الاحتلال أكثر من 120 حاجزاً أو ساتراً إسمنتياً أو إغلاقاً حديدياً، وهذا ما يُصعّب علينا تطبيق إجراءاتنا في مكافحة كورونا، ليس في البلدة القديمة فقط، بل في مناطق أخرى مثل سدة الفحص جنوب مدينة الخليل والتي تقع بالقرب من الطريق الالتفافي المسمى بخط 60».

لم يخفف الاحتلال ضغوطه رغم تفشي الوباء (عاصون وزوز/الأناضول)

تكشف معطيات عن تلقي الرئيس الشيشاني رمضان قاديروف دعماً قوياً من الكرملين عبر تصفية معارضيه في المنفى، وذلك في إطار خطة روسية أوسع لاغتيال جميع المعارضين على أراضٍ أوروبية، مثل تسميم ألكسندر ليتفينينكو ببريطانيا

بصمات الكرملين خلف الاغتيالات

استهداف شيشانيي المنفى

ناصر السهلي

من استوكهولم إلى برلين وفيينا وليل وإسطنبول وغيرها من المدن، يلاحق خطر الاغتيال المعارضين الشيشانيين لحكم الرئيس رمضان قاديروف، بعد عمليات عديدة استهدفت الكثير من هؤلاء في الفترة الأخيرة، من بين 130 ألف لاجئ شيشاني في الدول الأوروبية، فيما لا تغيب بصمات الاستخبارات الروسية عن هذه العمليات، ليصبح هذا المصير الدموي صورة يخشاها معارضو إلحاق غروزني بالكرملين، بعد سنوات حرب مدمرة لمواجهة طلب شعب الجمهورية السوفييتية السابقة الاستقلال عن الاتحاد الروسي. وكانت النمسا، بداية يوليو/تموز الحالي، على موعد مع جريمة قتل أخرى، لأحد المعارضين الشيشانيين في المنفى الأوروبي. فقد اغتيل ناشط شيشاني أربعيني بإطلاق نار قرب العاصمة فيينا، لتعلن الشرطة القبض على روسيين اثنين للتحقيق معهما في الجريمة. وتحقق شرطة مكافحة الإرهاب بجريمة الاغتيال على أنها على خلفية سياسية. وفي فبراير/شباط الماضي شهدت غافلي، شمال العاصمة السويدية استوكهولم، محاولة اغتيال لناشط شيشاني ومدوّن، وصفتها الصحافة السويدية بـ«الدموية»، بسبب تفاصيلها. فظهيرة يوم 26 فبراير، استطاع اللاجئ السياسي توسمو عبد الرخمانوف، المعروف بمتابعة الآلاف له على مواقعه، بعد عراك دام في الغرفة، من النجاة من موت محتوم بمطرقة عميل من موسكو تسلل إلى مكان سكنه. الناشط قام ببث مباشر لمتابعيه من خلال الهاتف لمجريات العملية الفاشلة، سائلاً مهاجمه باللغة الروسية: من أرسلك؟ جواب المهاجم كشف أنه روسي من موسكو، وأن شخصاً من غروزني أرسله لقتله. تلك التفاصيل المتعلقة بمحاولة اغتيال عبد الرخمانوف، في مدينة سويدية هادئة، مجرد صورة لمصير دموي يخشاه معارضو غروزني. تقديرات الصحافة الاسكندنافية، وغيرها في أوروبا، أشارت إلى أن عمليات الاستهداف، خلال الفترة الماضية، تتم بتدبير من قاديروف في غروزني والاستخبارات الروسية، للتخلص من منتقدي سلطته. ويعتبر عبد الرخمانوف من أبرز الناشطين الشيشانيين في المنفى، ويتابعه 350 ألف شخص على قناته على «يوتيوب»، وهذا رقم ضخم مقارنة بعدد سكان الشيشان البالغ نحو 1,4 مليون نسمة. وقبيل محاولة القتل في السويد بأسابيع قليلة، سجلت مدينة ليل الفرنسية عملية قتل لاجئ سياسي شيشاني طعناً. السلطات الأمنية الفرنسية تحدثت بعد الاغتيال عن أن المشتبه بهم فروا إلى روسيا بعد يوم من الجريمة.

ولاغتيال المعارضين الشيشان تاريخ طويل، ففي أغسطس/آب 2019، شهدت العاصمة الألمانية برلين عملية اغتيال في شارع عام، وأمام المارة، لطالب اللجوء الشيشاني-الجورجي، زيليمخان خانغوشفيلي، حيث أطلق الجاني على رأسه 5 طلقات من مسدس كاتم للصوت، من على دراجة هوائية. وتذكّر هذه الجريمة بمثيلتها في عام 2013، وبالوسيلة نفسها، من على دراجة بحق رجل أعمال روسي في موسكو. وبحسب صحف ومجلات ألمانية، بينها «دير شبيغل» و«زايت» و«مورغن بوست»، وحتى متحدثين باسم حزب «الخضر» في البرلمان الألماني، فإن عملية الاغتيال يمكن تتبّعها إلى أبواب الاستخبارات الفيدرالية الروسية، والاستخبارات العسكرية السرية. السلطات الألمانية تمكنت من كشف هوية القاتل الروسي فاديم كراسيكوف، وبحوزته نحو 3 آلاف يورو وبطاقة عودة إلى موسكو. ونقلت «دير شبيغل» عن المحققين قولهم إن كراسيكوف «عالي التدريب في مسائل التحقيق، وهو ما يشير إلى احترافية وقاتل مستأجر من الأجهزة الأمنية الروسية»، مؤكدة أن المدعي العام يؤمن «بدور الكرملين في إصدار أمر الاغتيال». وكشفت مواقع مختلفة لاحقاً أن القاتل «يعمل لحساب الاستخبارات الروسية»، وحمل جواز سفر روسي رسمي باسم مستعار هو فلاديمير ستيبانوف، والأخير يقضي عقوبة بالسجن لـ24 عاماً في سان بطرسبرغ. وتوصل معدو التحقيقات الصحافية المشتركة، بين «دير شبيغل» و«إنسايدر» و«بيلينغ كات»، إلى أن حمل الرجل لجواز سفر رسمي باسم مختلف «يعني وجود صلات رسمية روسية مع القاتل».

ووفقاً لتحقيق موقع «بيلينغ كات» للصحافة الاستقصائية في 27 فبراير/شباط الماضي، فإن «جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، عمل منذ 2012 على لائحة مطلوبين، شاركها مع الاستخبارات الألمانية، ومن بين 19 شخصاً على اللائحة جرى اغتيال 5 منهم». ورأى الموقع أن استهداف شيشانيي المنفى ليس أمراً جديداً، بل يأتي ضمن سلسلة طويلة من الاغتيالات المستمرة منذ سنوات طويلة. وأشار إلى حدوث نحو 8 عمليات اغتيال مشابهة في تركيا خلال العقد الماضي.

تظاهرة في فيينا ضد اغتيال المعارضين الشيشانيين في يوليو الحالي (Getty)

وصفت الصحافة السويدية محاولة اغتيال ناشط شيشاني بالدموية

وهو ما أكده تقرير لمؤسسة «جايمس تاون» الأميركية للأبحاث وتقرير لصحيفة «ذا غارديان» البريطانية في يناير/كانون الثاني 2016. التقرير الاستقصائي لـ«بيلينغ كات» أشار أيضاً إلى وجود وحدة متخصصة بالاغتيالات تتبع وحدة «فيمبل» (Vympel)، التي ورثتها الأجهزة الروسية من جهاز «كي جي بي». وفي قراءة الصحف الاسكندنافية والألمانية، وموقع «بيلينغ كات» بالتعاون مع وسائل إعلام ألمانية، ما يشير إلى أن السلطة في غروزني تتلقى دعماً روسياً قوياً في تصفية منتقديها في أوروبا، ومن بين هؤلاء الذين يؤثرون بالرأي العام الشيشاني. ونقلت صحيفة «إنفورماسيون» الدنماركية عن الناجي من القتل في السويد، عبد الرخمانوف، أن الاغتيالات تتم بتنسيق موثق بين القتلة وأحد أعضاء البرلمان الروسي. وتحدثت وسائل إعلام غربية عن أن عمليات الاغتيال التي تطاول الشيشانيين تعد جزءاً من استراتيجية روسية أوسع نطاقاً لتصفية المعارضين. واستشهد بعضها بعمليات تصفية روسيين على أراضٍ أوروبية، كقضية تسميم الجاسوس الروسي السابق، ألكسندر ليتفينينكو، في بريطانيا، ومحاولة تسميم سكريبال وابنته يوليا، من خلال عملاء المخابرات الروسية، على الرغم من نفي الكرملين اتهامات بريطانيا ودول أوروبية أخرى. ونقل موقع «بي بي سي» البريطاني عن الناجي في السويد، توسمو عبد الرخمانوف، في 17 يونيو/حزيران الماضي، امتلاكه معلومات عن أن «جهاز الأمن الروسي الفيدرالي يقف خلف الاغتيالات». وذكر تقرير «بي بي سي»، نقلاً عن مديرة «مركز تحليل النزاعات والوقاية منها» كاتيا سوكيريانسكايا، أن علاقة الكرملين بقاديروف «كزواج مصلحة. ومن الواضح أن بوتين يفكر بأن قاديروف يحل له مشاكله في الشيشان. وفي المقابل يضمن بوتين بقاء قاديروف وأبنائه وأسرته ومقربيه في السلطة».

130 ألفاً في أوروبا

وفقاً لأرقام أوروبية، فإن أعداد لاجئي الشيشان في القارة وصل إلى نحو 130 ألفاً، أغلبهم من المعارضين لنظام الرئيس رمضان قاديروف. يذكر أن رمضان قاديروف ابن لأحد متمردي التسعينيات، أحمد قاديروف، الذي قاتل بعد انهيار الاتحاد السوفييتي للحصول على استقلال وطني. وغيّر الرجل في الحرب الشيشانية الثانية موقفه، ليصبح حليفاً لموسكو، حتى أصبح ابنه رئيساً للجمهورية، في إطار الفيدرالية الروسية، وبدعم مالي من موسكو.

متابعة

تقدُّم بايدن يبدل استراتيجية ترامب

يواصل المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية، جو بايدن، تقدمه على دونالد ترامب، بينما تركز حملة الأخير على مهاجمة شخص المرشح الديمقراطي

واشنطن ـ العربي الجديد

ستكون الانتخابات الرئاسية الأميركية، المقررة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بمثابة الاستفتاء على شخص الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، الذي تتراجع شعبيته بشكل دراماتيكي، وسط استمرار تفشي فيروس كورونا في الولايات المتحدة، وتراجع الاقتصاد نتيجة ذلك. وأظهر استطلاع رأي جديد لتوجهات الناخبين، تقدم المرشح الديمقراطي للرئاسة جو بايدن بأكثر من عشر نقاط على الرئيس، للمرة الأولى. لكن الأهم أن معظم الناخبين المؤيدين لترامب، أكدوا أن الهدف من تصويتهم سيكون إعادة انتخاب الرئيس بمعزل عن سياساته، فيما أكد القسم الذي يعتزم التصويت لبايدن، أن هدفهم هو العكس، ألا وهو إخراج ترامب من البيت الأبيض، بمعزل أيضاً عن هوية المرشح الديمقراطي. وأصيبت شعبية ترامب بنكسة كبيرة، منذ وصول كورونا إلى الولايات المتحدة، مطلع فبراير/ شباط الماضي. وأظهرت مقارنات لاستطلاعات رأي أجريت منذ ذلك الحين، استمرار تقدم بايدن بشكل تصاعدي، قد يصل إلى فارق كبير مع اقتراب موعد الانتخابات. وبحسب المتابعين، تبقى حظوظ فوز ترامب مرتبطة بمدى قدرته على الحفاظ على قاعدته الصلبة من المؤيدين، وضمان توجهها إلى صناديق الاقتراع في موعد الانتخابات.

وفي آخر استطلاع رأي أجرته صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة «آي بي سي»، تقدّم بايدن بفارق 15 نقطة عن ترامب، حاصداً 55 في المائة من الأصوات، مقابل 40 في المائة للرئيس الجمهوري. وكان استطلاع لـ«آي بي سي» أجري في مارس/ آذار الماضي، أظهر تقدم بايدن بفارق نقطتين فقط. وبحسب الاستطلاع الجديد، فإن 72 في المائة ممن يدعمون ترامب، قالوا إن الأهم بالنسبة إليهم إعادة انتخابه، ومن بينهم اعتبر 47 في المائة أن هذه المسألة فائقة الأهمية، فيما أكد 21 في المائة أن هدفهم إلحاق الهزيمة ببايدن. أما بالنسبة إلى مؤيدي المرشح الديمقراطي، فإن 67 في المائة أكدوا أن الأهم هو هزيمة ترامب. وذكرت الصحيفة أن الفارق بين الرئيس ومنافسه مرتبط بشكل وثيق بالانطباع الشعبي العام حول كيفية إدارة ترامب لأبرز الأزمات التي تعاني منها البلاد، إذ انخفض التأييد لسياساته في ما يتعلق بتأمين الوظائف، ليصل إلى 39 في المائة، لكن الأهم هو التراجع المتعلق بكيفية إدارة الأزمة الصحية. ويحظى بايدن بتقدير لطبعه، وقدرته على توحيد البلاد، وكونه أكثر موثوقية من الرئيس الحالي.

ونتيجة ذلك، تسعى حملة الرئيس الأميركي إلى التركيز على مهاجمة بايدن، بطلب من الرئيس نفسه. وذكرت «واشنطن بوست» أن بايدن تحوّل بالنسبة إلى ترامب من «جو النعسان»، إلى «مدمر للحريات الأساسية»، والشخص الذي سيجعل «الإرهابيين يكتسحون البلاد». ورأت أن هذه الاستراتيجية، التي يسخّر لها ترامب مصطلحات جديدة على القاموس السياسي الأميركي، جاءت بتنظيم من حملته، التي تحاول تغيير مسار الجدل السياسي حول كورونا، وتحويله إلى خصم الرئيس المفترض. ولفتت الصحيفة إلى أن معظم الإعلانات الانتخابية لترامب، منذ شهر على أقل، وكذلك التدوينات والتغريدات والشعارات المرفوعة لحملته على مواقع التواصل الاجتماعي، تعمل على تصوير بايدن بأنه عرّاب الفوضى والدمار، وتركز أيضاً على ما تصفه بـ«تواطئه» مع اليسار المتطرف ورغبته في تدمير منظمة الشرطة.

وأشارت الصحيفة في هذا السياق إلى أن خطاب ترامب الأخير يوم الخميس الماضي من حديقة البيت الأبيض، حين دعا إلى مؤتمر صحافي كان هدفه شرح السياسة الأميركية حيال هونغ كونغ، وتحوّل إلى هجوم على بايدن، تبين أنه مأخوذ بأكمله من وثيقة داخلية للبيت الأبيض، قال مسؤولون إنه جرى تداولها منذ أيام. وتتضمن الوثيقة، التي أعدها كبير مستشاري الرئيس ستيفن ميلر، هجمات عدة على بايدن، مع ملخص قصير لمزايا الرئيس. وبحسب المسؤولين، كان ميلر قد نبّه أخيراً إلى أن حملة ترامب لا تعمل كفاية لتشديد خطابها ضد المرشح الديمقراطي، ما دفع مسؤولين في البيت الأبيض إلى العمل على ذلك، وتفعيل الخطاب المناوئ لنائب الرئيس السابق، وهو ما تبيّن عبر تواصلهم في رسائلهم النصية فيما بينهم، وفي البريد الإلكتروني.

■ زيارته صد لكل ما يخدم العراق وينافي مصالحهم، إن صدقت الحكومة الجديدة فعليها الصد، وإن كذبت فهو كالمعتاد يملي عليها ما يلزمهم ولا يلزمنا #ظريف_غير_مرحب_بك_في_العراق

■ الكاظمي هو فرد من طبقة حكم 2003 لن يأتي بشيء جديد للعراق، تابع لمنظومة الولي الفقيه التي تحطم وتنهب العراق وشعبه كل يوم، مخطئ من يعتقد أن الكاظمي سيصبح منقذاً للعراق

■ أكيد السعودية لا تريد عراقاً مضطرباً على الحدود ولا أرض موت ولا فتنة طائفية لأنها تهديد إيديولوجي للتنمية في الخليج كافة، لكن العراق مشكلته أن الحكومة منخرط فيها تابعون لإيران

■ البرلمان العار يطلب تفويض السيسي للتدخل العسكري في ليبيا عاملين أنفسهم الموتى أمام سد النهضة يمكن أحد نواب قرر أن يقنع المواطن المصري أو الفلاح المصري خائف مرعوب على أرضه تبور أن التدخّل في ليبيا أهم من النهر النيل

■ كيف لم تكتسب تركيا الشرعية في تدخلها بليبيا والتي طلبت دعمها الحكومة الشرعية الليبية المعترف بها دولياً؟ واكتسب السيسي شرعية التدخل في ليبيا من متمرد وشيوخ قبائل؟ أليس بكم رجل رشيد؟ أما أن السيسي يتعامل مع شيوخ القبائل وهذا سبب عزوفه عن قضية #سد_النهضة؟

■ أثناء حديثه عن أزمة سد النهضة، قال وزير الري المصري: لدينا أدوات داخلية ولن نقف مكتوفي الأيدي. هل يقصد بأن مصر ستحرك بعض الفصائل الإثيوبية المعارضة لإثارة الفوضى وقلب نظام حكم آبي أحمد؟ شخصياً لا أستبعد ذلك

■ انتخابات إيه يعني عايزين يقولوا ان الحياة في #سورية طبيعية ولا كأن فيه ناس قتلت ولا بيوت هدمت ولا شعب اتشرد ولا فيه لاجئين... ايه الجبروت ده... العيب مش على #بشار العيب علي اللي ساعده وسمحله بده

■ عندما تتقاتل الدول خبي رأسك... هي الجملة كنت اسمعا كتير كان عمري عشر سنين ونايمين بالملجأ من القصف فوق راسنا وبعدنا بنفس الكابوس. الدول الكبرى بتتصارع ونحنا الشعب عم ندفع الثمن #سورية